



الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة ٤

الأربعاء، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد لايكاتوفي (الدنمارك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

أن يكون موقفنا الأخلاقي هو أن المخدرات ليست جانباً طبيعياً من جوانب الحرية الفردية وحرية الاختيار. ويجب علينا، بدلاً من ذلك، أن نفهم مخاطرها وأخطارها وأن نعتبرها سبيلاً سريعاً نحو التدمير الكامل للإرادة الشخصية. وأعتقد أن الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) التي اعتمدها بالأمس خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أورماس راينسالو، وزير العدل في جمهورية إستونيا.

وتؤيد إستونيا الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة تأييداً تاماً. وفي الأمم المتحدة، نحن نركز على دعم حقوق الإنسان، ولذلك أود أن أعرب عن أسفي إزاء إخفاقنا في الماضي قدماً في ما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام وغيرها من العقوبات اللاإنسانية على جرائم المخدرات.

السيد راينسالو (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام. فالمشكلة الاجتماعية التي تمثلها المخدرات آخذة في التصاعد، لا التراجع. وينبغي أن يستجيب نهجنا المشترك بحزم للاتجاهات المعاصرة المتعلقة بهذا التهديد. وينبغي لنا التركيز بقدر أكبر على مبيعات المخدرات والاتجار بها عبر الإنترنت وعلى ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة. ويجب أن ترسل السياسة العالمية بشأن المخدرات إشارة واضحة ومتسقة بأن التربح من استعمال المخدرات يتعارض مع المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. ولا ينبغي أن تكون حقيقة انتشار المخدرات حجة لدعم فكرة أنه يجب قبول المخدرات بحسبها جزءاً طبيعياً من مستقبل البشرية. ويجب

تقع إستونيا على أحد طرق الاتجار بالمخدرات في أوروبا. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت حكومة بلدي سياسة جديدة للوقاية من المخدرات. وبصراحة، فإن المشاكل التي نواجهها واسعة ومعقدة. فلدينا عدد كبير جداً من متعاطي المخدرات بالحقن وأحد أعلى معدلات الوفيات الناجمة عن جرعات

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1611076 (A)



للمخدرات. وندعم العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنسيق وتوطيد التعاون الدولي من أجل كفاءة التنفيذ الفعال لسياسات المراقبة الدولية للمخدرات، وعمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن المخدرات.

وكذلك ترحب تايلند باعتماد الوثيقة الختامية (القرار د-١٠/٣٠، المرفق) يوم أمس، والذي كان موضوع مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك تايلند. ونعيد تأكيد التزامنا بضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات. نلتزم بالنهج المتوازن الذي يتضمن الحد من العرض والطلب على السواء.

وتؤيد تايلند موقف رابطة أمم جنوب شرق آسيا من هذه المسألة. إننا لا نؤيد تقنين المخدرات غير المشروعة لأنه توجد تدابير أخرى متاحة، ولا نؤيد عدم تجريم المخالفات الخطيرة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي أن يتلقى متعاطي المخدرات العلاج اللازم وأن تجري إعادة تأهيلهم، لا العقوبة بالحبس، ونعزز تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك).

تعمل تايلند على النهوض بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة، وتدرك العلاقة بين التنمية البديلة وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي دمج برامج التنمية البديلة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبالتالي التشجيع عليها. ويمكن أيضا تطبيق التنمية البديلة في البيئات الحضرية، ومن الممكن أن تساعد في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

إن الحكومة الملكية التايلندية تؤكد مجددا تصميمها والتزامها الراسخ بمكافحة مشكلة المخدرات في منطقة المثلث الذهبي التي تعتبر من بين أكبر المصادر لإنتاج المخدرات غير المشروعة وتؤثر

المخدرات الزائدة في أوروبا. ونحن محقون في أن نغضب إزاء هذه الحالة وأن نتخذ موقفا حازما وصادقا حيالها.

وأولى أولوياتنا هي الوقاية، ولذلك، زادت الحكومة من استثماراتها فيها زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ونحن نركز على التدابير القائمة على الأدلة التي تستهدف الأطفال والأسر والمدارس، ويجب أن نواصل العمل في سبيل هذه الوقاية. والدعامة الثانية لنهجننا هي تقليل الأضرار. وقد أطلقنا برامج بشأن تبادل إبر الحقن والعلاج البديل بالميثادون، وبرامج نالوكسون وخدمات تقديم مشورة. ونعتقد أن التقليل من الضرر يصب في مصلحتنا جميعا ولا يتضرر منه أحد. والدعامة الثالثة هي العلاج. وأمامنا شوط طويل في هذا الصدد. فقد عدلنا قوانيننا لتوفير بدائل للحبس وتوفير العلاج لمن يحتاجون إليه، ونعمل الآن من أجل ضمان وجود خدمات علاجية نوعية كافية في جميع أنحاء البلد.

ولإنفاذ القانون أيضا دور مهم في سياستنا بشأن المخدرات. فالحكومة تتوقع من الشرطة أن تركز على الجريمة المنظمة وعلى الحد من توافر أخطر أنواع المخدرات. وينبغي أن توفر الدولة المساعدة عند الحاجة إليها وأن توقع عقوبات قاسية عندما يكون لها ما يبررها. وسيكون نهجنا في المستقبل ذكيا بشأن التدابير ومتناسبا تجاه المستخدمين وصارما حيال المنظمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بايون كومتشايا، وزير العدل في مملكة تايلند.

السيد كومتشايا (تايلند) (تكلم بالتايلندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): في البداية، نشكر الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي تعترف بأهمية التعاون الدولي في التصدي لتلك المسألة العالمية.

ونثني على دور لجنة المخدرات بوصفها الهيئة المركزية لصنع سياسات الأمم المتحدة في مجال المراقبة الدولية

ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/S-30/PV.1)

إن ليتوانيا إذ تعترف بالتقدم الذي أحرز صوب حل مشكلة المخدرات العالمية، تأسف لكونها ما برحت تشكل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي، وستظل تتطلب زيادة في التعاون الفعال على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. ونعتقد أيضا أنه يجب علينا أن نضمن تعاوننا فعالا بين جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إذا أردنا وضع سياسات فعالة لمكافحة المخدرات وموجهة نحو مراعاة حقوق الإنسان والصحة العامة وتقوم على الأدلة العلمية وأفضل الممارسات.

إن تعاطي المخدرات مشكلة صحية عامة. فثمة حاجة إلى تحسين فهم الإدمان بحيث يتماشى مع الاعتراف المتزايد بأنه داء مزمن، ولكن من الممكن معالجة الاضطرابات الصحية المتعددة العوامل، ولذلك السبب يجدر بنا أن نجعل سياساتنا المتعلقة بالمخدرات قائمة على نهج متوازن يركز على حقوق الإنسان والصحة العامة. ولدى إعدادنا للردود علينا أن نجعل شعارنا الناس أولا. ويتعين علينا أيضا أن نكفل توفر مجموعة واسعة من خدمات خفض الطلب على المخدرات، ومتميزة وقادرة على توفير نهج تخدم الفئات المستضعفة، استنادا إلى الأدلة العلمية، حتى يتسنى لها أن تستجيب على أفضل وجه للاحتياجات المتباينة لتلك المجموعات.

نتفق تماما مع أهمية ضمان تحسين تنفيذ أحكام المعاهدات القائمة بشأن مراقبة المخدرات والإعلانات السياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لأنه يؤدي إلى تحقيق نتائج متوازنة، ونهج شامل ومتكامل تكون فيه الصحة والرعاية، وتعزيز حقوق الإنسان وتطبيق مبدأ التناسب في صميم سياسة مكافحة المخدرات. إن ليتوانيا مقتنعة بأن النجاح يتوقف على الإرادة السياسية وقدرة الدول على تنفيذ السياسات والممارسات القائمة

على مناطق أخرى. وقد جعلت مشكلة الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية في المثلث الذهبي إحدى أولوياتي. وأحضر بلدان المنشأ على التركيز على المشكلة والعمل معا من أجل حلها. وقد أقمنا تعاوننا مشتركا في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في إطار خطة التشغيل الآمن، مما يسرع في خطط العمل التشغيلية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها. وقد أسفرت عملية الميكونغ الآمنة عن نتائج إيجابية، وأعرب عن امتناني لحكومات الصين وميانمار، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيت نام، وكمبوديا على التزامها الشديد بها ودعمها لها. كذلك أشكر حكومة أستراليا ومكتب المخدرات والجريمة على مواصلة التعاون والدعم في هذا الصدد.

أخيرا، تعرب تايلند عن استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من الخطر الذي تمثله مشكلة المخدرات العالمية. وهذه الجهود تركز على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة والشراكات المتقاسمة. وسيسعدني أيما سعادة أن أرى بلدانا مانحة محتملة ومنظمات دولية منخرطة في العمل مع بلدان جنوب شرق آسيا في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوراس بوزيلا، وزير الصحة في جمهورية ليتوانيا.

السيد بوزيلا (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري اليوم أن أنضم إليكم، يا سيادة الرئيس، وإلى المتكلمين الآخرين الموجودين هنا. وترى ليتوانيا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة هامة للمجتمع الدولي لاستعراض وتقييم ما تم إنجازه وما لا يزال يتعين القيام به من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية. لذلك فإن ليتوانيا، جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، منخرطة انخرطا عميقا في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، وتقدم المساهمات وتحدد موقفنا المشترك.

بالفخر بأنها ممثلة رسمياً من جانب العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة فيها بوصفها جزءاً من الوفد الليتواني.

إن هذه الدورة الاستثنائية فرصة هامة لنا جميعاً لكي نضع ونفذ سياسات المخدرات القائمة على العلم والأدلة، وتعزيز الوقاية القائمة على الأدلة، والتدخلات في مجال الصحة العامة، بما في ذلك العلاج وتدابير الحد من المخاطر والأضرار، وإصدار أحكام متناسبة، فضلاً عن تعزيز التعاون العملي في مكافحة الجريمة المنظمة. وتبين الأدلة البحثية أن نهج تخفيف حدة الضرر تعود بالنفع على الصحة، لأنها تمنع الإفراط في الجرعات، ونقل أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي بآ و جيم. كذلك فهي فعالة جداً للحد من معدلات الإحرام في المجالات المحلية. لذلك ما انفكت ليتوانيا تقوم بدور قيادي في نشر المعارف والخبرات الحديثة للحد من الأضرار البيولوجية والنفسية والاجتماعية والنهج العلاجية للمدمنين والأسر المتضررة في جميع أنحاء المنطقة.

كان الطريق إلى الدورة الاستثنائية الثلاثين طويلاً، ولم ينته بعد العمل الشاق. ونحن جميعاً ملتزمون بالعمل بتحقيق أهدافنا المشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونحن، في ليتوانيا، نعزم أن ندرس بعناية الأفكار الجديدة التي أدرجت في الوثيقة الختامية والنظر في النتائج التي يمكننا استخلاصها على الصعيد الوطني، والتغييرات التي ينبغي لنا إدخالها على سياساتنا لمراقبة المخدرات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد سوهن مونغي، وزير سلامة الأغذية والعقاقير في جمهورية كوريا.

السيد سوهن مونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب هذه الدورة

على الأدلة وفقاً لأحكام الاتفاقيات. بموجب اتفاقيات لمراقبة المخدرات، تلتزم الدول الأطراف بضمان الحصول على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة من أجل تخفيف الألم والمعاناة، ولا يجب أن تكون تلك العقاقير مقيدة من دون سبب موجب، مع الإقرار بالحاجة إلى منع إساءة استعمالها وتسريبها، إن ليتوانيا تؤمن إيماناً قوياً بأن حقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي رد على مشكلة المخدرات. لذلك نعتقد أن تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولروح اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وإن ليتوانيا مثلها كمثل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرب عن أسفها إذ أن حظر عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات لا يزال حتى الآن مستبعداً من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية (القرار د-١/٣٠، المرفق) رغم النداءات المستمرة الموجهة من الاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

نواجه الآن تحديات جديدة، من قبيل المؤثرات النفسانية الجديدة، والاتجاهات الجديدة في الإنتاج غير المشروع ودروب الاتجار. ونشهد أيضاً تطوراً سريعاً في أسواق جديدة، وبيع وشراء المخدرات عبر الإنترنت. ينتشر في كثير من البلدان سوء استخدام الأدوية القانونية. وفي رأينا أن هذه التحديات التي تقف أمام حل مشكلة المخدرات العالمية تتطلب استجابة تعاونية من جانب جميع أصحاب المصالح، على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. وبالنظر إلى الصلات القوية بين العرض والطلب، فإن تعاون قطاعي الصحة والعدالة في هذه المسائل أمر هام.

نغتتم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أهمية إشراك المجتمع المدني والأوساط العلمية في التنمية، وتنفيذ وتقييم سياسات الحد من الطلب على المخدرات، على الصعيدين الوطني والدولي. في هذه الدورة الاستثنائية، تشعر ليتوانيا

التصنيع إلى التوزيع بل وحتى إلى مستوى الوصفات الطبية. ونتطلع إلى تشاطر خبراتنا ومعارفنا، علاوة على توفير المساعدة التقنية في ذلك الصدد.

إن كوريا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بمساعدة المجتمع الدولي في التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية. وسنواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي باعتباره شريكا موثوقا في مسيرتنا نحو التنمية المستدامة والسلام والإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في عام ٢٠٠٩، كان اعتمادنا الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية إيذانا بالتحول إلى نهج استراتيجي أكثر تنسيقا لمكافحة تلك المشكلة على خلفية عمليات عالمية مترابطة بصورة متزايدة. ونحن نثمن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة.

وبيلاروس - من جانبها - طرف في جميع الاتفاقيات الثلاث بشأن مكافحة المخدرات، وهي ملتزمة التزاما تاما بمبادئ الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩. وقد أنشأنا قاعدة مؤسسية قوية تمكننا من إدارة عملية مكافحة حاسمة ومحددة الأهداف في مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. واعتمدنا في السنوات القليلة الماضية تدابير إضافية مكنتنا عمليا من حظر توزيع العقاقير الجديدة المؤثرة على العقل.

غير أنه بغض النظر عن فعالية تدابير الدولة، ربما تتمثل إحدى كبرى العقبات أمام انتشار المخدرات في رفض المجتمع التام لها. ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين علينا تهيئة مواقف مناظرة. وعليه، فإننا نعتقد أننا يجب أن نرسخ مكافحة انتشار المخدرات

الاستثنائية، وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الحاضرين هنا على مساهمتهم في تيسير عقد هذا الحدث.

لقد ظل المجتمع الدولي ملتزما التزاما راسخا بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، بدءاً باعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠٠٩، وتم إحراز تقدم ملموس منذ ذلك الحين. فقد اتسع نطاق المناقشات ليتجاوز مجرد التركيز على مراقبة المجرمين. والنهج الجديد استباقي ومتوازن بقدر أكبر، حيث ينطوي على مد يد العون لفئات المجتمع الضعيفة مثل النساء والأطفال وتعزيز التعليم والرعاية الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات والجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإننا نواجه تحديات وتهديدات جديدة باستمرار. فعلى سبيل المثال، ينتشر الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الإنترنت على نطاق واسع وهو في ازدياد. وهناك إساءة استعمال للمخدرات التي توصف للاستعمالات الطبية. والمؤثرات العقلية الجديدة آخذة في الانتشار. وقد زاد الاتجار بالمخدرات على شبكة الإنترنت، على وجه الخصوص. ويجعل الطابع عبر الوطني للاتجار بالمخدرات على الإنترنت من الصعب للغاية لأي بلد التصدي للمشكلة منفردا. ويحدوني أمل كبير في أن تكون هذه الدورة الاستثنائية فرصة سانحة لمناقشة إحراز تقدم صوب وضع خطة محددة للتعاون ترمي إلى مكافحة هذا الاتجار.

وفيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات الطبية، من المهم بالنسبة لنا أن نمنع ذلك وأن ندعم في نفس الوقت استخدامها السليم. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا نظاما في كوريا يستند إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بهدف رصد الاستعمال الطبي للمخدرات من البداية إلى النهاية. ويتيح لنا النظام تتبع الاستخدامات المسموح بها لتلك العقاقير من

تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به السيد ميميك أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1).

وأود أن أبدأ بالتأكيد على إيمان الحكومة الإسبانية الراسخ بالصلاحيات الكاملة لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات وفائدتها للحفاظ على صحة ورفاه شعوبنا وكذلك لوضع نظام فعال في ما يتعلق بالاستخدام الحصري للمخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. ونحن ننظر إلى الاتفاقيات على أنها تشكل إطاراً قانونياً دولياً يمكن - عندما يُفسر بقدر معقول من المرونة - أن يواصل القيام بدور رئيسي في مسألة المخدرات التي أسندتها إليها المجتمع الدولي. وبناء على تقييمنا لهذه المعايير والأحكام الدولية، تدعو إسبانيا إلى اتباع نهج متوازن بين خفض عرض المخدرات والطلب عليها في آن معا، والجهود التعاونية الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف على أساس المسؤولية العامة والمشاركة بين البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة.

واستناداً إلى كل ذلك، أعتقد أيضاً أنه يجب علينا تعزيز أحكام الاتفاقيات الثلاث الأساسية بتفسيرها في ضوء صكوك الأمم المتحدة الأخرى، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 3، الذي ينص على تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات، بما في ذلك إساءة استخدام العقاقير، ومعالجة المشاكل الصحية المرتبطة باستعمال التبغ.

وويسرن أن أشير - في الحفاظ على الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة وبوصفتي الشخص المسؤول عن تعاون بلدي في الساحة الدولية، يسرن أن أشير - إلى أن إسبانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بهذه الأهداف وهي بصدد وضع برامج تعاون مع شركاء آخرين متعددي الأطراف ووطنيين، مثل برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي بشأن السياسات

من خلال دعم الأسرة، بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي تقوم بدور حيوي في تنشئة وتعليم الأطفال والشباب.

وعلى الرغم من محدودية التقدم الذي أحرز على الصعيد العالمي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فإن ما حدث للأسف كان احتواء للمشكلة عوضاً عن حلها. وأود التركيز على نقطتين في ذلك الصدد. أولاً، إن المخدرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغيرها من التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالبشر وغسل الأموال. ولذلك، فإن من الواضح أن تحقيق النجاح في مواجهة أي من تلك التحديات يتوقف على إحراز تقدم كلي في التصدي لها جميعاً. ونحن على ثقة بأنه يمكننا أن نجد حلاً لتلك المهمة الصعبة، ولدينا أداة جيدة لذلك تتمثل في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 70/1).

ثانياً، يساورنا قلق إزاء الاتجاه المتسارع في الآونة الأخيرة في ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة التي لا تحظرها الاتفاقيات التأسيسية ولكن ينجم عن استهلاكها آثار لا تقل في قوتها عن آثار المخدرات التقليدية. وأود أن أشير، في ذلك الصدد، إلى القرار الشامل بشأن هذه المسألة الذي قدمته أستراليا وبيلاروس والولايات المتحدة الأمريكية، واعتمد مؤخرًا في الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات. وأؤمن إيماناً راسخاً بأن تنفيذ ذلك القرار سيساعدنا على إيجاد سبل فعالة للتصدي لظاهرة المؤثرات النفسانية الجديدة.

وختاماً، آمل أن يعطي اجتماعنا زخماً جديداً للجهود الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خيسوس غارسيا ألدات، نائب وزير التعاون الدولي والشؤون الأيبيرية الأمريكية في مملكة إسبانيا.

السيد ألدات (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): قبل عرض موقف إسبانيا بشأن المسألة التي نحن بصددتها هنا، أعرب عن

إلى عقوبة الإعدام. وبالمثل، فإنني أناشد مرة أخرى البلدان التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات أن تنظر في تعليق تطبيقها كوسيلة للتعجيل بإلغائها.

ووكذلك أدرج، تحت عنوان حقوق الإنسان، أدرج أيضا سياسات الصحة العامة التي يجب أن توفر مساعدة شاملة بهدف الوقاية والعلاج والحد من الأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات أو الأمراض المتصلة به - وهي حالة تماثل وباء الإيدز وعلاجه. وقد اضطلعت إسبانيا، في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، بدور رائد في اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من الأضرار، التي نجحنا بفضلها في التغلب على آفة الهيروين التي كانت تحيق بنا. وفي ضوء تلك التجربة، وتويد إسبانيا هذه التدابير في ضوء تلك التجربة، حتى في الظروف غير العادية التي قد تحدث في البلدان الأخرى، مثل سياسات السجن التي لا تشمل بدائل لفترات الحبس تقضى خارج السجن فحسب، بل كذلك معالجة السجناء المدمنين على المخدرات لإكمال تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن ناحية أخرى، يجب ألا نتجاهل الصلات السيئة بين شبكات المخدرات والمنظمات الإرهابية في سعيها إلى تحقيق منفعتها المتبادلة. ومن التأثيرات الأخرى غير المرغوب فيها للاتجار بالمخدرات، فساد مؤسسات سيادة القانون وغسل الأموال، التي تفقرنا جميعا. وتشن إسبانيا حربا بلا هوادة في هذين المجالين من خلال إجراءات فعالة تتخذها أجهزتها القضائية وقوات شرطتها المتخصصة.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن بلدي قد عانى في الماضي، شأنه شأن بلدان كثيرة أخرى، آفة الاتجار بالمخدرات الرهيبة. ولحسن الطالع، أدركت الحكومات الإسبانية المختلفة ومجتمعها أنه يجب أن يتوافق كبح العصابات الإجرامية المنظمة في جميع الأوقات مع الاحترام الكامل للقانون ومبادئ سيادة القانون، وأنه يجب عدم معاقبة متعاطي المخدرات على

المتعلقة بالمخدرات، الذي يساعد على تعزيز التنمية من أجل توفير بدائل للمتضررين من زراعة القنب أو الكوكايين أو خشخاش الأفيون. ونحن نعرف أن الفقر وانعدام الأمل والقيم الأخلاقية لدى الشباب يسهمان وإسهاما كبيرا في استدامة الاتجار بالمخدرات وتعزيزه.

وأؤكد أننا في إسبانيا، نعلق أهمية كبيرة على البحث عن سياسات إنمائية بديلة للسكان الذين ينتجون سلائف المخدرات. ويجب أن تتجاوز هذه التنمية مجرد القضاء على المحاصيل. غير أن التنمية الحقيقية والمستدامة والمتعمقة تتطلب تعزيز الآليات القانونية والمؤسسية لسيادة القانون. ولا يمكن القضاء على الفساد - الذي تعززه شبكات الاتجار بالمخدرات كوسيلة للانحراف بالديمقراطية وإفقار الشعب ليتسنى لها إخضاعه لمصالحها - إلا من خلال ممارسات الحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، نحن على اقتناع بأن المرأة، كما هو الحال في كل السياسات الإنمائية، تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد، لكونها في الغالب الأعم نواة الأسرة ومن يتحمل مسؤولية رعاية الأطفال المعرضين للآثار الضارة المترتبة عن لي استعاطيمال المخدرات.

وتعود بي ملاحظتي تلك إلى إشارتي السابقة إلى الصلة بين اتفاقيات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان. إن إسبانيا، التي تدافع عن إلغاء عقوبة الإعدام بدون تحفظ، تعتقد أنه يجب أن تخضع السياسات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات لاحترام صارم لحقوق الإنسان، وأنه يجب في جميع الأحوال - على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار د-١/٣٠، المرفق)، التي جمعنا - أن تتناسب العقوبات على الاتجار بالمخدرات في جميع الحالات مع الجرائم المرتكبة. وفي ذلك السياق، وتمشيا مع بيان وشرح الموقف بشأن عقوبة الإعدام الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1)، يؤسفني أن الوثيقة الختامية لا تتضمن إشارة

جميع أنحاء العالم، على الرغم من الجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لإنتاج وتهريب وتعاطي المخدرات غير المشروعة. ولم تكنج زامبيا في مأمّن من الآثار الضارة الناجمة عن تلك الآفة العالمية، حيث أن إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها ما زال يدمران أسرا ومجتمعات بأكملها. وأغتنم هذه الفرصة، في ذلك الصدد، لأعرب عن تقديرنا العميق للجهود العالمية الرامية إلى مراقبة السيطرة على استهلاك المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

وعلى الرغم من أن زامبيا كانت تستخدم فقط كنقطة عبور للمخدرات غير المشروعة، فإن تغيرت الاتجاهات قد تغيرت وأصبح البلد حالآانيا مستهلكا خالصا للمخدرات مثل الكوكايين والهيروين. واستهلاك الكوكايين وغيره من المخدرات القوية آخذ في الارتفاع. وقد واصلت الحكومة الزامبية نتيجة لذلك، من خلال لجنة إنفاذ قوانين المخدرات لديها، تنفيذ برامج لخفض الطلب من خلال تثقيف وتوعية المواطنين بشأن أخطار المخدرات غير المشروعة والمشورة والعلاج وإعادة تأهيل مدمني المخدرات.

وقد أدرجت حكومة جمهورية زامبيا المسائل المتصلة بالمخدرات وغسل الأموال في المناهج المدرسية من المرحلة الابتدائية إلى مستوى التعليم الثانوي، بما في ذلك تطوير وإنتاج قراءات تكميلية بشأن المخدرات غير المشروعة وغسل الأموال، بغية تعزيز الوقاية المبكرة من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب. وقد بدأت حكومة بلدي، بالإضافة إلى ذلك، برنامجا للشباب لتمويل الجهات التي تهدف إلى تمكين الشباب من خلال مساعدتهم على إقامة مشاريعهم الخاصة، وبالتالي الامتناع عن الانغماس في المخدرات غير المشروعة، مثل الكوكايين.

علاوة على ذلك، تواصل حكومة زامبيا إجراء استعراض منتظم للتشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات من أجل التصدي

معاناتهم، وهو مرض؛ وعلى ذلك، يجب أن يعالجوا بالوسائل الاجتماعية والنفسية والطبية وألا يعاقبوا بالسجن تحت أي ظرف من الظروف.

وونحن نتعاون، استنادا إلى هذه الافتراضات، نتعاون مع العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة الأطراف، ونقف على أهبة الاستعداد لمشاطرة تجربتنا ومواردنا البشرية والتقنية المتاحة في هذا الكفاح الذي يلتزم به المجتمع الدولي في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للمنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد جيري شاندا، نائب وزير الشؤون الداخلية في جمهورية زامبيا.

السيد شاندا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشارك الآخرين الذين تكلموا قبلي وأتقدم إليكم، السيد الرئيس، بتباني وفد بلدي على الطريقة التي أدرتم بها مداوات هذه الدورة الاستثنائية.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل تايلند باسم مجموعة السبعة وممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/S-30/PV.2) وكذلك تتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية (انظر A/S-30/PV.1).

وتشيد حكومة جمهورية زامبيا بالدور الرائد للجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية لتقرير صنع السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المسائل المتصلة بالمخدرات، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ٨/٥٨ وأنوه في هذا الصدد، مع الامتنان، بالتقرير الوافي للجنة المخدرات في أعمالها التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية (انظر A/S-30/4).

إن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها لا يزالان يشكلان كلفة اجتماعية وصحية وأمنية واقتصادية خطيرة للمجتمعات في

زيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وضمان فعاليته، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، من أجل التعامل بفعالية مع جميع جوانب هذه الآفة. وأود كذلك أن أؤكد من جديد التزام زامبيا بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بشأن آليات الوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماريك تومباركيفيتش، نائب وزير الصحة في جمهورية بولندا. **السيد تومباركيفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** إن جمهورية بولندا تؤيد تماماً أولويات سياسة الوقاية من المخدرات الواردة في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء فيه (انظر A/S-30/PV.1)

وتقر بولندا بالفرص التي تتيحها الوثيقة المعدة خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات في فيينا (انظر A/S-30/4) وهذه الدورة الاستثنائية للمجتمع الدولي المهتم باتباع سياسة فعالة تحترم حقوق الإنسان وقائمة على الأدلة في مكافحة المخدرات. وتقدر بولندا أيضاً حقيقة أن معظم الأحكام المقترحة في القرار دإ-١/٣٠، تهدف إلى تحسين فعالية سياسات الوقاية من المخدرات وتشجع اتخاذ إجراءات استناداً إلى تقييم واقعي للإمكانيات العالمية والإقليمية؛ وتضمن احترام التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي؛ وتأخذ في الحسبان الحاجة إلى التعاون وتنسيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية وكذلك المجتمع الدولي.

وتتفق بولندا تماماً بشأن الحاجة إلى إرساء مبادئ سياسات الوقاية من المخدرات على أساس حلول تتجاوز الفهم الضيق لموضوع المواد الخاضعة للمراقبة. وينبغي أن يُنظر إلى هذه المبادئ في سياق حقوق الإنسان وينبغي أن توازن بين احتياجات الصحة العامة ومكافحة الجريمة، ومشاركة العلماء وممثلي المجتمع المدني في عملية التحليل، وبناء الاستراتيجيات

للتحديات والتهديدات والحقائق الناشئة، الأمر الذي سيوفر استراتيجية متكاملة ومتوازنة في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة. وبغية تعزيز مكافحة غسل الأموال وغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، أنشأت زامبيا، في إطار لجنة إنفاذ قوانين المخدرات، وحدة تحقيقات معنية بمكافحة غسل الأموال، ستتولى التحقيق في جميع الجرائم المرتبطة بغسل الأموال.

وتعترف الحكومة الزامبية بالاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات والبروتوكولات الملحق بها بوصفها حجر الزاوية في التدابير الدولية الفعالة لمراقبة المخدرات والوقاية من الإدمان، وتؤكد أهمية تحقيق الأهداف والغايات المبينة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩. وتؤكد من جديد أن تلك الصكوك الدولية كافية لتقديم التوجيه المطلوب والنهج الملائمة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وعلى الرغم من أننا نقدر أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن وتستدعي إنهاء تجريم المخدرات غير المشروعة، مثل القنب، وتقنينها، فإننا نرى أن هذه الإجراءات تتعارض مع روح اتفاقيات المخدرات الدولية الثلاث.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالوثيقة الختامية لهذه الدورة (القرار دإ-١/٣٠، المرفق)، والإحاطة علماً بارتياح بالاهتمام الخاص الذي توليه الوثيقة لحقوق الإنسان والشباب والمرأة والأطفال والمجتمعات المحلية الضعيفة. وتتفق تماماً مع التوصيات الواردة في الوثيقة، ولا سيما بشأن الحاجة إلى تعزيز معارف وقدرات واضعي السياسات من أجل ضمان احترام السياسات الوطنية الكامل لحقوق الإنسان وحماية صحة ورفاه المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي وتتطلب

ولذلك، من المهم للغاية الاستثمار في التعليم العام والوقاية. وسيكون تحديد المسؤولية الفردية ومسؤولية الشركات عن استخدام عقاقير الهلوسة مستحيلاً دون تعزيز التعاون وتنسيق الإجراءات مع السلطات الإقليمية والمحلية والمنظمات غير الحكومية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى التوفيق بين الاتجاهين، دون إغفال السياق الدولي، والعمل بنشاط لتطوير مبدأ الولاية الاحتياطية والاستثمار في وضع معايير للسياسات المحلية المتعلقة بالمخدرات والتي توفر، بحكم كونها الأقرب إلى المواطنين أنفسهم، أفضل الفرص للاستجابة السريعة والفعالة للتغيرات في مشهد المخدرات والاحتياجات المجتمعية.

ويتجلى أحد الأمثلة على هذا النهج، في إعلان وارسو الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات في المناطق الحضرية، والذي يسلط الضوء على أهمية ضرورة وضع وتنسيق برامج للوقاية من الإدمان في المناطق الحضرية. وتعتقد بولندا أيضاً أن تقليص وإزالة المشاكل الناجمة عن الإدمان في العالم المعاصر على نحو فعال يكاد يكون أمراً مستحيلاً دون إشراك جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، بمن فيها ممثلو المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والسلطات السياسية الوطنية وممثلو المنظمات غير الحكومية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لي كوي فيونغ، نائب وزير الأمن العام في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد كوي فيونغ (فييت نام) (تكلم بالفييتنامية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): تود فييت نام الترحيب بالتوقيت المناسب لعقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦.

تقدر فييت نام تقديراً كبيراً اتخاذ القرار (د١-٣٠/١) وتعتقد اعتقاداً جازماً بأن هذه الوثيقة الشاملة معلم هام فهي

وخطط العمل بشأن الرصد الفعال وتقييم المخاطر، وإجراء البحوث العلمية والممارسات السليمة. ونعرب عن اقتناعنا القوي بأنه، في المستقبل القريب، سيكون من الممكن على الصعيد الدولي مناقشة المسائل المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام أو توافر برامج للحد من الأضرار لمختلف مجموعات المستفيدين، وتنفيذ ذلك في إطار تدابير الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج.

وفي هذا البيان، نود أن نسلط الضوء على التحديات التي تواجهها السياسات المتعلقة بالمخدرات التي نعتبرها ذات أهمية خاصة. ونعتقد أن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تشكل جزءاً من سياسة اجتماعية تستند إلى فهم واسع وأن تُبنى على الأسس العلمية والأخلاقية والقانونية المتحررة إلى أقصى حد ممكن من التدخل السياسي أو الأيديولوجي. وينبغي أن تشمل سياسة الوقاية من المخدرات أيضاً الفهم الواسع لقضايا الإدمان وأن تشرك المؤسسات التي عادة ما تتعامل مع مسائل الصحة والسياسة الاجتماعية والسلامة للمواطنين، وليس تلك المتخصصة في أنشطة مكافحة المخدرات فحسب. ونعتقد أيضاً، في سياق عمليات العولمة المتزايدة، أن الحاجة إلى التعاون وتنسيق الإجراءات المنسقة قد أصبحت أكبر مما سبق. وتولي بولندا اهتماماً خاصاً للمؤثرات النفسانية الجديدة.

وإننا نعتبر تلك المسألة أحد أكبر التحديات التي تواجه الصحة والسلامة العامة خلال السنوات القادمة. ونعتقد أيضاً أنه من أجل ضمان الاستجابة الفعالة للطابع العابر للحدود والنطاق العالمي للمؤثرات النفسانية الجديدة، فنحن بحاجة إلى تعاون منظم ومنهجي وإلى تنسيق الإجراءات المتخذة على مستوى الأمم المتحدة. إن التصدي لمصنعي المؤثرات النفسانية الجديدة نادراً ما يعطي النتائج المتوقعة، وتعلمنا تجارب العديد من البلدان والمؤسسات الدولية في مجال مكافحتها أن التقنيات والبرامج القائمة منذ سنوات عديدة غير فعالة، بسبب طابعها السليبي القائم على رد الفعل وتطبيقها لإجراءات مكثفة.

المشاركة النشطة من جانب المجتمع بأكمله في برامج وأنشطة مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، حسنت فييت نام نظامها لوكالة مكافحة المخدرات لديها من نظام مركزي إلى نظام على مستوى المقاطعات؛ وعززت التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بالمخدرات؛ وأدجت التنمية البديلة المتكاملة مع البرامج الاجتماعية - الاقتصادية وبرامج الحد من الفقر؛ وعبأت الموارد اللازمة لمكافحة المخدرات. وبروح إنسانية، وفرت حكومة فييت نام طائفة عريضة من خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وخدمات الدعم ذات الصلة بالمخدرات استناداً إلى نماذج علاج متنوعة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، وتدابير الحد من الأضرار وتقديم الدعم من أجل إعادة إدماج مدمني المخدرات.

وعلى الرغم من إنجازاتها الإيجابية، لا تزال فييت نام تواجه العديد من التحديات. أولاً، إن فييت نام تقع في منطقة تزداد فيها الجرائم المتصلة بالمخدرات تعقيداً. ثانياً، هناك عدد متزايد من المخدرات والمؤثرات العقلية الجديدة التي يجري تعاطيها تتطلب مراقبتها على نحو فعال التكنولوجي والخبرة الضرورية. ثانياً، إننا أيضاً نفتقر إلى الموارد لدعم العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة إدماج متعاطيها. وبغية التغلب على تلك التحديات، تأملتمنى فييت نام أن تتلقى الدعم والتعاون السخييين والفعالين من شركائها ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وومن جانبها، تود فييت نام، من جانبها، أن تؤكد من جديد تقديرها لالتزامها بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ولا سيما مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في الكفاح العالمي ضد المخدرات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إيفيكا سيلينا، أمينة الشؤون البرلمانية لوزارة الداخلية في جمهورية لاتيفيا.

إعادة مثابة معلم هام في تأكيد عزم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

وإذ تدرك حكومة فييت نام تماماً العواقب والتعقيدات الخطيرة للمخدرات على الصحة البشرية والمجتمع والتنمية، فقد نفذت في السنوات الأخيرة بصورة فاعلة السياسات والتدابير الشاملة والمتوازنة لمنع التهديدات المتصلة بالمخدرات. وقاملقد حدثت فييت نام باستكمالاً تدريجياً نظامها القانوني بصورة تدريجية ووضعت الاستراتيجيات الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل والبرامج المتعلقة بمراقبة المخدرات تماشياً مع الاتفاقيات الثلاث للأمم المتحدة. وقد صدر قانون متعلق بالوقاية من المخدرات ومكافحتها في عام ٢٠٠٠ وعُدّل في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات حتى عام ٢٠٢٠ والرؤية نحو عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١١. وأنشئت لجنة وطنية لمراقبة المخدرات رسمياً في عام ٢٠٠٠ من أجل ضمان فعالية التنسيق المتعدد القطاعات بشأن مراقبة المخدرات. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية الوطنية الدستور الجديد الذي يحوي فصلاً مستقلاً بشأن حقوق الإنسان.

وترى فييت نام أن الإطار العالمي الحالي لمراقبة المخدرات المنصوص عليه في الاتفاقيات الثلاث ينبغي أن يظل حجر الزاوية للنظام العالمي لمراقبة المخدرات. وتتشاطر فييت نام الرؤية الطويلة الأجل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان أخرى استناداً إلى سياسة "لا للمخدرات" والسعي من أجل إيجاد عالم خالٍ من المخدرات. وينبغي أن توازن حلول مكافحة المخدرات بين خفض العرض وخفض الطلب وتقليل الضرر من خلال إنفاذ القوانين والتدابير الاجتماعية - الاقتصادية للقضاء على الأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات.

وتولي فييت نام أهمية على التدابير الوقائية مثهذه من قبيل التواصل والتثقيف لإذكاء الوعي وتعزيز توافق الآراء لتعبئة

الأضرار، فضلاً عن خفض العرض، بما في ذلك مكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات وإجراءات مكافحة الاتجار بالمخدرات والتعاون الدولي. ولا تزال لاتفيا تدافع بشدة عنصيراً نشطاً في تعزيز التعاون الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات وصلاته بالفساد والإرهاب وسائر أشكال الجريمة المنظمة. ونرحب بأي مبادرة منطقية شاملة موجهة إلى تعزيز عملية التعاون عبر الحدود.

وإننا نتصدى للتحديات الجديدة والتهديدات المتزايدة، مثل المؤثرات النفسانية الجديدة واستخدام الإنترنت لأغراض الاتجار بالمخدرات. وأحرزنا بالفعل تقدماً في لاتفيا من خلال تنفيذ النظام العام لجدولة المؤثرات النفسانية الجديدة، المستند إلى النظام الأوروبي للإنذار المبكر. ومن أجل تعزيز الكفاءة، قمنا أيضاً بتنفيذ حظر مؤقت.

إن المؤثرات النفسانية الجديدة هي مسألة عابرة للحدود. وسوف تعالج بالمزيد من النجاح إذا تم تنفيذ حلول معقدة فعالة على الصعيد العالمي. وليس علينا أن نختار نهجاً واحداً على أنه الأفضل. فينبغي أن نجمع العناصر الأفضل من مختلف النهج القائمة على الأدلة للتوصل إلى حل وأن نركز على كيفية دمج نهج الصحة العامة السليم مع سياسة فعالة لإنفاذ القانون، تمشياً مع حقوق الإنسان العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أندريا أورلاندو، وزير العدل في جمهورية إيطاليا.

السيد أورلاندو (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية): وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية: رغم تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1)، نود أيضاً أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية هو أحد التحديات العالمية الكبرى في عصرنا. ومنذ بدء نفاذ اتفاقيات المخدرات

السيدة سيلينا (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم. وباسم جمهورية لاتفيا، أود أن أشكر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على الجهود التي تبذلها وجميع أصحاب المصلحة على توفير هذه المدخلات في الوثيقة الختامية (القرار إد-١/٣٠، المرفق)، والعملية التحضيرية.

وتؤيد لاتفيا تماماً موقف الاتحاد الأوروبي وتقدر إدراج العديد من مقترحات الاتحاد الأوروبي في الوثيقة الختامية.

إن لاتفيا مؤيد مخلص للسياسة المتوازنة والفعالة المتعلقة بالمخدرات القائمة على الأدلة العلمية والموجهة نحو حقوق الإنسان والصحة العامة. ونؤكد التزامنا باتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والتي تشكل حجر الزاوية في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ونعتقد أن هناك قدراً كافياً من المرونة ضمن أحكام الاتفاقيات لاستيعاب مجموعة متنوعة من التدابير في معالجة مشكلة المخدرات الدولية وفقاً للظروف الوطنية والإقليمية.

ووينبغي تكييف النهج الأمثل ينبغي تكييفه مع الخصائص الوطنية لكل دولة، لأن الاحتياجات الخاصة فريدة وأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وإن من المبادئ الرئيسية لدى لاتفيا احترام الحقوق الأساسية. وفي ذلك هذا الصدد، نعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء. وندعو الدول التي ما زالت تمارس عقوبة الإعدام إلى وقف تطبيق أحكام الإعدام كخطوة أولى صوب إلغاء تلك العقوبة. وترى لاتفيا أن مبدأ التناسب يجب أن ينطبق على جميع الجرائم المتصلة بالمخدرات. وبالنسبة للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم متصلة بالمخدرات بسيطة وغير عنيفة متصلة بالمخدرات، ينبغي تطبيق بدائل عن السجن.

وتقر لاتفيا بأهمية الحصول على تدابير الحد من المخاطر والأضرار. وينبغي أن تشمل سياسة المخدرات الفعالة خفض الطلب على المخدرات، بما في ذلك الوقاية والعلاج والحد من

العالم لا يستطيعون الحصول على العلاج المناسب لتخفيف الألم. وهذا يشكل أحد أوجه القصور الرئيسية لنظام المراقبة الدولية للمخدرات، ولا بد من التصدي له بصورة عاجلة.

وعلينا أن نتأكد من أن نظم العدالة الجنائية المحلية تراعي تماما مبدأ التناسب المنصوص عليه في الاتفاقيات. ويوفر القانون الإيطالي قائمة بدائل عن الاحتجاز في القضايا البسيطة، ويضمن الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بمن فيهم الذين في السجون. وقد ألغت إيطاليا تجريم تعاطي المخدرات لأغراض الاستهلاك الشخصي منذ سنوات عديدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ألغينا تجريم بعض الانتهاكات المتصلة بزراعة القنب لأغراض طبية.

ونحن نشارك في مكافحة الاتجار بالمخدرات وصلاته العديدة بالجرائم الخطيرة الأخرى، بما فيها الفساد والإرهاب. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز استخدام الأدوات التي توفرها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون والقضاء.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكامبيون).

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تجديد الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية لمشكلة المخدرات العالمية بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة. والتعاون القوي مع الأوساط العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص هو أمر حاسم في صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات المتعلقة بالمخدرات. ونحن نشجع جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على تكثيف تعاونها مع لجنة المخدرات.

واعتماد الإعلان السياسي في عام ٢٠٠٩، فقد اكتسبنا الخبرة، كما برزت تحديات جديدة. ولذلك نحن بحاجة إلى تعديل سياساتنا المحلية والدولية من خلال تعزيز المشاريع التي ثبتت فعاليتها، وتعديل تلك التي لم تثبت فعاليتها وذلك في ضوء أهداف التنمية المستدامة. وسأقدم موجزا دقيقا لكلفة وفوائد السياسات المستمرة حتى الآن دون شروط إيديولوجية.

تمثل هذه الدورة الاستثنائية فرصة مميزة للتوعية بالهدف النهائي لاتفاقيات المخدرات: صحة بني البشر ورفاههم. وينبغي لنا تحقيق أقصى استفادة من مرونة الاتفاقيات من أجل تنفيذها بصورة أكثر توازنا وفعالية وإنسانية، والتأكد من أن السياسات المتعلقة بالمخدرات تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً، وترتكز حقاً على الصحة.

ويجب على المجتمع الدولي الاعتراف التام بأن تعاطي المخدرات هو مسألة صحية وأن إدمان المخدرات هو اضطراب صحي مزمن متعدد العوامل وينبغي علاجه، وعدم المعاقبة عليه. وينبغي أن يكون نهجنا عملياً لا أيديولوجياً - نهج يركز على تحقيق النتائج ويشجع الدول على تعزيز السياسات العامة ويدفعه معيار الفعالية لا الديمagogوجية. ويجب أن يكون الإنسان هو محور السياسات المحلية المتعلقة بالمخدرات. ويجب علينا أن نضمن الوصول إلى المجموعة الكاملة من التدابير، بما في ذلك الوقاية والعلاج والحد من المخاطر والأضرار، وإعادة التأهيل والشفاء وإعادة الإدماج الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والفئات الضعيفة والفئات السكانية التي تعاني نقصاً في الخدمات، فضلاً عن تلك الموجودة في السجون.

وتشكل الوقاية استثماراً رئيسياً بالنسبة للمجتمع ككل، وتضطلع الأسر والمدارس بدور حاسم في هذا الصدد. ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل مشكلة ضخمة في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن. وقد أثبت النهج القائمة على الحد من المخاطر والضرر فعاليتها. فحوالي ثلاثة أرباع سكان

وتمثل جزء هام من بلورة استجابتنا لهذه المخدرات في مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والشباب الاستراليون. وما فتئ هذا لوثت طيل يشكل جزءا من نهجنا في الاستجابة لمسائل المخدرات، ونحن نؤمن إيماننا راسخا بأن هذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق استجابة إنسانية فعالة في أي سياق، بما في ذلك المنتديات الدولية. وبغية مواصلة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التدفق غير المشروع للمخدرات الاصطناعية، يسعدني أن أعلن أن أستراليا قد تعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لصالح برنامج سماتر العالمي الذي يساعد العديد من البلدان على تحسين قدرتها على جمع وتحليل وإبلاغ المعلومات بشأن العقاقير الاصطناعية.

وثمة مسألة أخرى تثير قلقا كبيرا لدى أستراليا وهي أن إمكانية حصول الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم على مخففات الألم التي توفرها الأدوية القائمة على المخدرات، لا تزال محدودة أو معدومة. وفي الماضي، قدمت أستراليا المساعدة إلى عدة بلدان من أجل وضع نظم داخلية لتوفير هذه المخدرات كمي تتاح للمرضى، وفي الوقت نفسه منع إساءة استخدامها. وللبناء على هذا العمل، يمكنني التعهد بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار من أستراليا إلى المكتب ليواصل العمل من أجل زيادة فرص الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة للمرضى المحتاجين. ونأمل أن تنضم إلينا الدول الأعضاء الأخرى في هذا المسعى.

وفي سياق توسيع نطاق الحصول على الأدوية، سنت أستراليا مؤخرا تشريعات قانونية للسماح بزراعة القنب، حيث سيستخدم للأغراض الطبية والبحثية. ويكفل مشروع تعديل قانون المخدرات لعام ٢٠١٦ في أستراليا امتثالها لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ مع إتاحة إمدادات مستدامة من المنتجات الطبية القائمة على القنب للمرضى الأستراليين من خلال خطة ترخيص وطنية لزراعة

تعارض إيطاليا بشدة استخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات، ونحن نأسف لأن الدول الأعضاء لم تتناول هذه المسألة البالغة الأهمية في الوثيقة الختامية (انظر القرار د-١/٣٠، المرفق). ونحث جميع البلدان التي لا تزال لديها عقوبة الإعدام على هذه الجرائم أن تعتمد وقفا اختياريا فوريا كخطوة أولى نحو إلغائها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كين وايات، مساعد وزير الصحة ورعاية المسنين في أستراليا.

السيد وايات (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تمثل هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة هامة للمجتمع الدولي في جهودنا الجارية لخفض الطلب والعرض غير المشروعين على العقاقير الخاضعة للمراقبة. وتؤيد أستراليا الوثيقة الختامية (القرار د-١/٣٠، المرفق) للدورة الاستثنائية في عام ٢٠١٦، وهو ما يتسق مع نهجنا المتوازن القائم على الأدلة تجاه السياسة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة.

وفي الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات، سعدت أستراليا بتقديم القرار ١١/٥٩، معززة التعاون الدولي بشأن الضوابط البديلة لجدولة العقاقير الاصطناعية الناشئة وحركة السلائف الكيميائية. وخلال السنة الماضية قامت أستراليا بتوسيع كبير لاستجابتها الوطنية لهذه الأنواع من المخدرات، ولا سيما الميتامفيتامين المعروف في أستراليا بـ "الآيس". وقد نصحت فرقة عمل عينت أعضائها الحكومة وتتألف من خبراء بارزين في مجال الصحة وإنفاذ القانون، بأنه لا يمكننا أن نوقف المشاكل الناجمة عن تعاطي المخدرات غير المشروعة. ونتيجة للاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة العمل، فإننا نركز الآن أكثر على خفض الطلب والعرض على "الآيس" وما يرتبط بذلك من أضرار على الأفراد والمجتمعات المحلية.

قيم الاتحاد الأوروبي في احترام الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والتنمية والمساواة والتضامن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وقبل كل شيء، تؤيد اليونان تماما إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك، وبصورة رئيسية، على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

وتماشيا مع استراتيجية المخدرات الأوروبية والحوار العالمي المتعلق بسياسات المخدرات، فقد نفذت سياسة المخدرات اليونانية نقلة نوعية نحو نهج قائم على الصحة، مما يعطي تركيزا شديدا على عدم التمييز في الوصول إلى الوقاية والتدخل المبكر، والحد من المخاطر والأضرار، والتقييم الفعال والعلاج والرعاية والتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وقد حققنا هذا التحول من خلال العمل على تحديث التشريعات من أجل تجسيد التزامنا بحماية حقوق الإنسان وتعزيز استراتيجية وطنية متوازنة للمخدرات تشمل تدابير عقابية بديلة، وإصدار أحكام متناسبة في جرائم المخدرات، وبرامج علاجية متاحة، بما في ذلك نظام السجون، ووضع إطار مؤسسي قادر على ضمان التآزر والتعاون والتقييم.

يواجه العالم حاليا أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ونحن في اليونان ما فتنا نواجه حالات طوارئ غير متوقعة، على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد وصل التدفق الهائل للمهاجرين واللاجئين إلى اليونان. وفي العديد من الحالات، يواجه الناس المعنيين طائفة واسعة من المشاكل، بما في ذلك في مجالات الإسكان والصحة. وعلى الرغم من أن اليونان تشهد أزمة اقتصادية عميقة، فقد أدرجت في نظامها للصحة الوطنية، على سبيل الأولوية، تغطية متساوية للاحتياجات الصحية للاجئين والمهاجرين.

إن اليونان تؤيد تأييدا كاملا الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات النفسانية، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات المتعلقة بالمخدرات

الغالب للأغراض الطبية. وسيعمل هذا التشريع على تسير المزيد من التجارب السريرية، كما سيساهم في معرفتنا بمخاطر وفوائد هذه الأدوية، التي ينبغي أن تستفيد منها بلدان أخرى والعديد من الأشخاص.

وتتمسك أستراليا بموقفها القائل بأن أنشطة الوقاية والعلاج لصالح متعاطي المخدرات غير المشروعة تشكل مساعدة فعالة وإنسانية لتدابير إنفاذ القانون. ونحن نؤيد بنشاط اتباع نهج للصحة العامة لتعاطي المخدرات، والذي يعتبر استجابة متناسبة مع الجرائم البسيطة أو غير العنيفة المتصلة بالمخدرات. كما ستواصل أستراليا الضغط من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات.

وفي الختام، فإن أستراليا تتطلع بشغف إلى المساهمة في دورة مثمرة، والتركيز على اتباع نهج إنساني قائم على الأدلة لمشكلة المخدرات العالمية، وإحراز التقدم في جهودنا الموحدة للحد من الأضرار الناجمة تلك المشكلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستينا بابوسابولو - ديامانتوبولو، المنسق الوطني لشؤون المخدرات في الجمهورية اليونانية.

السيدة بابوسابولو - ديامانتوبولو (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1). غير أننا نود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

وفي الوقت حيث يأتي وصول الجميع إلى الخدمات الصحية الأساسية في صميم السياسة الاجتماعية، فإننا مدعوون إلى المساهمة في معالجة مشكلة المخدرات العالمية مع نماذج اتخاذ قرارات ووضع السياسات جديدة تعكس التغيرات والتطورات في العلوم وفي المجتمع. وتعكس سياسة المخدرات اليونانية

من كرامة الإنسان. كما نود أن نشدد على أن الأخطاء التي تحدث عند تطبيق هذه العقوبة، لا رجعة فيها.

كما نؤكد مجددا عزمنا على الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وإلى الترويج بنشاط لمجتمع خال من تعاطي المخدرات. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت جمهورية ألبانيا سياسات بشأن مكافحة المخدرات وسلاتها. وتشمل الأولويات الرئيسية لسياسات مكافحة المخدرات صياغة واعتماد تشريعات مناسبة تتماشى تماما مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وصياغة استراتيجية وطنية بشأن مكافحة المخدرات؛ وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون؛ وتعزيز مراقبة الحدود؛ وإنشاء النموذج الموحد للمعلومات الاستخباراتية مع الشرطة الحكومية، بغية تحقيق هدف أعمال الشرطة القائمة على الاستخبارات؛ وتعزيز التعاون بين المؤسسات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة المخدرات؛ وتعزيز التعاون الدولي.

وتوفر الاستراتيجية الوطنية للمخدرات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ توجيهها استراتيجيا لمكافحة هذه الظاهرة. وتمثل أهدافها في تهيئة بيئة آمنة للمجتمع عن طريق خفض العرض؛ والاضطلاع بحملات للتوعية العامة؛ وتوفير العلاج الملثم وخدمات إعادة التأهيل؛ والخروج بسياسات لتنسيق وإدارة مكافحة المخدرات؛ وبناء نظام فعال لجمع المعلومات وتحليلها.

ولا تزال مكافحة زراعة النباتات المخدرة وإنتاج المخدرات وتوزيعها والاتجار بها، من البنود ذات الأولوية الكبيرة في جدول أعمال حكومة ألبانيا. ومن المتوقع أن تعالج الاستراتيجية الوطنية الجديدة للمخدرات ٢٠١٧-٢٠٢٢، على نحو فعال، التطورات الجديدة، بما في ذلك التهديدات المتنامية التي تشكلها المؤثرات النفسانية الجديدة، واستخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لأغراض الاتجار بالمخدرات.

لا ينبغي أن تستند إلى تجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو يعانون من الإدمان. فهذه الممارسات عفا عليها الزمن وكلفتها عالية. ونود أن نشدد على الحاجة إلى إنشاء شبكة تعاونية واسعة النطاق من الخدمات التي تخطط وتنفذ السياسات المتعلقة بالمخدرات التي تتمحور على احتياجات الناس والتي تشمل جميع النهج العلمية القائمة على الأدلة. وتعكس هذه الشبكة، التي تشمل الوكالات الحكومية والهيئات العلمية والمجتمع المدني وجميع الأطراف المعنية الهامة، حقيقة أن التحالفات الاجتماعية ينبغي أن تكون شرطا مسبقا لبناء سياسات متوازنة وفعالة تتعلق بالمخدرات، يكون محورها الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيدة ايلونا خوجا، نائب وزير الداخلية في جمهورية ألبانيا.

السيدة خوجا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة باسم حكومة جمهورية ألبانيا في هذه الدورة الاستثنائية الثلاثين بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وإننا نرحب بالفرصة المتاحة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على دوره القيادي بشأن هذه المسألة الهامة، وأن أشيد بالجهود التي تبذلها لجنة المخدرات في فيينا لقيادة الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، بما فيها القرار د١-٣٠/١، والذي اتخذناه أمس بتوافق الآراء.

وإذ ترحب ألبانيا باعتماد الوثيقة الختامية، فإنها تؤكد من جديد على التزامها الراسخ بغايات وأهداف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي هي دولة طرف فيها. وهذه الاتفاقيات هي حجر الزاوية في الاستجابة العالمية لمشكلة المخدرات العالمية. ومع ذلك، فإننا نأسف أسفا عميقا لأن الوثيقة الختامية لم تتضمن عبارة بشأن عقوبة الإعدام. وقد أعربت ألبانيا باستمرار عن معارضة قوية لا لبس فيها لعقوبة الإعدام في جميع الظروف، ونحن نعتبر أن عقوبة الإعدام تحط

العالمية لعام ٢٠٠٩. وترحب هنغاريا باعتماد الوثيقة الختامية (القرار د-١/٣٠، المرفق)، التي تجسد وجهات النظر المشتركة وتعزز النتائج التي تحققت حتى الآن وتحدد التحديات الجديدة في الميدان. وعلى الرغم من أننا ندرك اختلاف النهج وطرق التفكير العالمية بشأن مشكلة المخدرات، فقد اتخذت مع ذلك خطوات هامة لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تضمين الحقائق التي يواجهها المجتمع على الصعيد العالمي في الوثيقة الختامية. وفي ظل تعزيز التعاون الدولي والمشاركة الوطنية النهائية، سنكون في وضع يسمح لنا بصياغة رسائل فعالة أثناء استعراض الإعلان السياسي في عام ٢٠١٩، تمشيا مع اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات.

وفي الوقت الذي تصبح فيه مشكلة المخدرات ظاهرة أكثر تعقيدا بصورة متزايدة، فإن الظهور السريع للمؤثرات النفسانية الجديدة خلال العقد الماضي أصبح واقعنا الجديد. وكانت الحكومة الهنغارية من بين أوائل الدول الأعضاء التي أنشأت نظاما جديدا بالكامل لمراقبة المخدرات في عام ٢٠١٢، وذلك من أجل التمكين من تنفيذ استجابة فعالة وسريعة للتحديات التي تشكلها تلك المواد. وقد مكنت أنظمة مراقبة المخدرات الأخيرة سلطات إنفاذ القانون من مصادرة هذه المواد الضارة وتكثيف الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بها. وفي ذلك السياق، ترحب هنغاريا ترحيبا حارا بالعمل التحليلي والتقييم الشامل للمخاطر من قبل منظمة الصحة العالمية، وهو ما أفضى إلى جدولة العديد من المؤثرات النفسانية الجديدة الضارة بواسطة لجنة المخدرات.

وقد اعتمد البرلمان الهنغاري في عام ٢٠١٣ استراتيجيته الوطنية لمكافحة المخدرات التي ستظل سارية حتى عام ٢٠٢٠. وتهدف هنغاريا إلى معالجة مشكلة المخدرات ومواجهتها في آن معا بطريقة متوازنة، مع تعزيز التزامنا باتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث وتأييد جوانبها المتعلقة بالصحة العامة. ويتمثل

وأود أن أؤكد من جديد على أن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي تكون جمهورية ألبانيا طرفا فيها، تلزم الحكومات، في جملة أمور، بكفالة أن تكون المواد الخاضعة للمراقبة متاحة دائما للأغراض الطبية والعلمية.

وينبغي لنا أيضا، مع تعزيز السلامة في شوارعنا ومجتمعنا، أن نركز على صحة ورفاه الجنس البشري، الذي يمثل أحد المقاصد الأساسية للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

ويجب أن نقر - في سياق تنفيذ الوثيقة الختامية (القرار د-١/٣٠، المرفق) - بالحاجة إلى صياغة سياسات عالمية بشأن المخدرات تهتم بالناس أولا. ولذا، تؤيد ألبانيا وتدعم بقوة اتباع سياسة بشأن المخدرات تراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع وتتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من أجل النهوض بالصحة والديمقراطية وسيادة القانون وتوفير سبل عيش مستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد إمري نيتراي، نائب وزير الدولة للشؤون الاجتماعية ووزير القدرات البشرية في هنغاريا.

السيد نيتراي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد ماغتر ليكتوفت رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية. تقدر هنغاريا الأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة العامة ولجنة المخدرات تقديرا كبيرا. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1) تأييدا تاما. ونود أن نسلط الضوء على بعض النقاط الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن هذه الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة وفي الوقت المناسب لتقييم الإنجازات والتفكير بشأن حالة مشكلة المخدرات في العالم منذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات

شبكات الإنتاج والاتجار في جميع أنحاء العالم. وهذا جهد بالغ الأهمية، وإذ يشجعنا التعاون الدولي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، فإن من الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات للتصدي لهذه المشكلة سريعة التغير. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن تركز جهودنا لإنفاذ القوانين على المنظمات الإجرامية، لا على الأفراد الذين يعانون اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات والذين يحتاجون إلى العلاج وإلى خدمات دعم ليتعافوا.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة إصلاح سياسات المخدرات وقد أجرت إصلاحاً مهماً في السياسة المتعلقة بالمخدرات في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث. وتسمح الاتفاقيات صراحة بإجراء إصلاحات حاسمة مثل النهج المتعلق بالصحة العامة والاستثمار في توفير فرص أفضل للحصول على العلاج واتباع نهج أقل عقابية في نظام العدالة الجنائية.

وكما قلت في لجنة المخدرات في فيينا الشهر الماضي، فإن الولايات المتحدة تؤمن إيماناً راسخاً بأن الاستثمار في السياسات والبرامج لمساعدة مواطنينا هو الحل لمشكلتنا. وبالنسبة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات جراء استخدامهم للمخدرات، فنحن بحاجة إلى توفير إمكانية الوصول إلى مسارات تعاف مثبتة، مثل العلاج بمساعدة الأدوية. ويجب أن نلبي احتياجات الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات في كل بلد، مثل النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وسكان الريف والسجناء. ويجب أن تعالج سياساتنا المتعلقة بالمخدرات الاحتياجات الفريدة لجميع قطاعات مجتمعنا. كما يجب علينا أن نواصل الاستثمار في إجراء بحوث لنتمكن من تحسين استراتيجياتنا وسياساتنا الرامية إلى منع تعاطي المخدرات وعلاج الأشخاص الذين يعانون اضطرابات نتيجة تعاطي المخدرات. ويجب أن تركز سياسات المخدرات على العلوم والبحوث.

الهدف الرئيسي للاستراتيجية في الحد من استعمال المخدرات بشكل غير مشروع، وذلك من خلال تدخلات مجتمعية محددة الأهداف. ونحن ننظر إلى أنشطة الوقاية المتعددة الأوجه واتباع نهج موجه نحو التعافي وزيادة فعالية تدابير إنفاذ القانون المتعلقة بالمخدرات بوصفها أهم فوائد استراتيجيتنا. وتتيح الاستراتيجية تشجيع تطبيق أوسع نطاقاً لتدخلات الحد من الطلب والعرض وتعبئة الموارد البشرية والاجتماعية.

ونحن مقتنعون بأننا سنتمكن ضمن الإطار العالمي من معالجة ومكافحة مشكلة المخدرات في العالم بنجاح، مع الأخذ في الاعتبار كذلك مجالات الاختصاص ذات الصلة بموجب التشريعات الوطنية. وتنتقل إلى تنفيذ التوصيات التنفيذية للوثيقة الختامية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة للسيد مايكل بوتيتشيلي، مدير مكتب السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات التابع للبيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بوتيتشيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد مرت ١٨ سنة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية السابقة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ومنذ عام ١٩٩٨، أحرزنا معاً تقدماً في التصدي لاستعمال المخدرات بشكل غير مشروع وفي تعزيز اتباع نهج أكثر توازناً وإنسانية في سياسة المخدرات. غير أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل. وتمثل هذه الدورة فرصة نادرة لمعالجة هذه المسائل وتقييم التقدم الذي أحرزناه ورسم مسار مستقبلي لكيفية استجابة دول العالم لمشكلة المخدرات.

يبقى استعمال المخدرات بشكل غير مشروع مشكلة تدمر حياة عدد لا يحصى من الأفراد والأسر والمجتمعات وتدعم المنظمات الإجرامية. وقد أحرزنا، منذ الدورة الاستثنائية السابقة بشأن هذه المسألة، بعض النجاح في تعطيل

وبينما نواصل العمل مع شركائنا من الدول لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، ولدعم جهودها الرامية إلى خفض الطلب، فقد استثمرنا مبالغ قياسية من التمويل المحلي من أجل توسيع نطاق إمكانية حصول من يعانون اضطرابات نتيجة تعاطي المخدرات على العلاج.

ويدعو الرئيس أوباما إلى تقديم تمويل جديد بمبلغ آخر قدره بليون دولار حتى يتسنى لكل شخص يحتاج العلاج أن يحصل عليه.

ويرثن إحرارز المزيد منتوقف التقدم المحرز في المستقبل على عمل دولنا معاً حتى يتسنى لجميع مواطنينا أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى نجاح الدورة الاستثنائية دعماً لهذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سليمان فهد الفهد، وكيل وزارة الداخلية في دولة الكويت.

السيد الفهد (الكويت): يطيب لي أن أعرب باسم وفد دولة الكويت عن التقدير الكامل للجهود التي قامت بها كافة الدول، والمكتب المكلف من قبل لجنة المخدرات للتخصير لأعمال هذه الدورة. كما نعبر عن ارتياحنا العميق للتوافق الذي تحقق في فيينا حول الوثيقة الختامية المعلنة (دإ-١/٣٠)، المرفق، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعّال". ونؤكد على تقديم الدعم الكامل والتعاون لإنجاح هذه الدورة الهامة.

ويشدد وفد دولة الكويت على الدور الرئيسي الذي تقوم به لجنة المخدرات كهيئة متخصصة في وضع السياسات والبرامج في الأمم المتحدة، والنظر في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة ومراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية. كما نثمن جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير

ولا يزال يتعين علينا، بطبيعة الحال، تعزيز الجهود الرامية إلى منع البدء في تعاطي المخدرات من الأساس، ويجب أن تستند استراتيجيات علاج اضطرابات تعاطي المخدرات إلى العلم والأدلة. وينبغي توفير تدخلات نوعية في وقت مبكر بحيث يمكننا وقاية الأفراد من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في المقام الأول، ونحن بحاجة إلى التأكد من توفر الخدمات القائمة على الأدلة للمساعدة على منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي وغيرهما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. ونحن بحاجة إلى مواصلة معالجة الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات وكفالة أن يتلقى الأفراد علاجاً آمناً وفعالاً لاحتياجاتهم الطبية المرتبطة بتعاطي المخدرات.

وقد بدأنا في الولايات المتحدة في تنفيذ سياسات ترمي إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية في بلدنا والحد من عقوبات السجن وتوفير خدمات علاجية للسجناء وإعدادهم للعودة الناجحة إلى المجتمع. ويشمل ذلك تعزيز إصلاح إصدار الأحكام والتناسب في جرائم المخدرات. وبعد أن يقضي الأفراد مدة العقوبة الجنائية، يجب أن نتأكد من أن سجلاتهم لا تحول دون حصولهم على فرص العمل أو السكن. ولا ينبغي لماضيهم أن يمنعهم من بناء مستقبل في مجتمعاتنا. واتخذ الرئيس أوباما خطوات للسماح للأفراد ذوي السجلات الجنائية بالالتحاق بالعمل في المؤسسات الاتحادية، ونحث حكومات الولايات والحكومات المحلية والشركات الخاصة على عمل الشيء نفسه. ونعمل أيضاً لزيادة فرص الحصول على العلاج الذي تُستخدم فيه الأدوية، ويستفيد ملايين الناس في الولايات المتحدة حالياً من برامج التعافي.

إن إجراء إصلاحات ليس بالأمر السهل، ولكن يجب القيام بذلك إذا ما أردنا تحسين حياة مواطنينا وصحة شعوبنا. وطرحنا حكومة الولايات المتحدة، تحقيقاً لهذه الغاية، خطة لتحقيق التوازن في هجنا بين الصحة العامة وإنفاذ القانون.

السياسي الذي تم اعتماده عام ٢٠٠٩ والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وذلك في إطار التأكيد على مبدأ سيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل دولة. كما نشدد على مبدأ المسؤولية الجماعية المشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وكذلك التأكيد على أهميتها والتواصل بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): ترحب لكسمبرغ بعقد هذه الدورة الاستثنائية، التي تسمح لنا بأن نؤكد من جديد عزمنا المشترك على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وفي مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، تنادي لكسمبرغ بنهج أكثر توازناً وتكاملاً يركز على جوانب الصحة العامة، تمشياً مع الغرض الأصلي من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، على النحو المذكور في إعلان الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده بلدي تماماً. وأودّ في هذا السياق أن أؤكد مرة أخرى على رفضنا القاطع للجوء إلى عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

وأثناء وفي وقت سابق من الدورة الاستثنائية بشأن المعنية بالمخدرات في عام ١٩٩٨، كان لدى لكسمبرغ ٨ من متعاطي المخدرات المعرضين لمخاطر شديدة لكل ١٠٠٠ شخص في القوة العاملة. واليوم، بات هذا المعدل أقرب إلى ٥ أشخاص لكل ١٠٠٠ نسمة. وخلال الفترة نفسها، كانت الوفيات والأمراض المرتبطة بالمخدرات قد انخفضت أيضاً بشكل ملحوظ على الصعيد الوطني. ومنذ عام ١٩٩٨، اعتمدنا ثلاث خطط عمل وطنية قُدمت للتقييم الخارجي، ومكنتنا النتائج من

أنشطة بناء القدرات والتنسيق وتقديم المساعدة التقنية للدول في مجال مكافحة.

تعد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية فرصة حقيقية لاتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لمحاربة آفة المخدرات التي تشكل خطراً جسيماً على الأفراد والمجتمعات. وما قد تؤدي إليه من تفويض ركائز التنمية الاقتصادية وتهديد الاستقرار وسيادة القانون، وهو الأمر الذي يتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً وإرادة جادة لمواجهة انطلاقة من المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا جميعاً.

ويتطلع وفد دولة الكويت أن يكون اجتماعنا هذا انطلاقة جديدة لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة ٢٠٠٩، والإعلان الوزاري الذي تم اعتماده عام ٢٠١٤، وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تحرص دولة الكويت على الاهتمام بعلاج المدمنين والمتعاطين ورعايتهم وتأهيلهم ليعودوا عناصر فعالة ومنتجة في المجتمع عن طريق إيداعهم في مراكز لإعادة التأهيل والمستشفيات المتخصصة وذلك بالتعاون مع كافة قطاعات المجتمع. ولدينا تجربة رائدة في مجال إنشاء المركز العلاجي والتأهيلي في التعامل مع مدمني المخدرات، والذي يستخدم أحدث الأساليب المتبعة في العمل في هذا الصدد. ويشارك في تنفيذ هذه البرامج التأهيلية والعلاجية عدة جهات في الدولة لتحقيق هدف واحد هو علاج مرضى المخدرات وتأهيلهم للعودة إلى المجتمع كأفراد صالحين في إطار رؤية إنسانية تعتمد على الإصلاح والتأهيل والتأكيد على كافة المسارات التعليمية والصحية والنفسية.

وفي الختام، إن دولة الكويت تجدد التزامها بالاتفاقيات الدولية الثلاث الخاصة بالمخدرات، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمكافحة المخدرات، وبمواد وأهداف الإعلان

في البداية، أهنئ جميع الوفود وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل الممتاز الذي قاموا به في فيينا، والذي أدى إلى النجاح في اعتماد الوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) لهذه الدورة الاستثنائية. لقد تحقق الكثير، ولكن التحديات لا تزال قائمة. ولا تزال مشكلة المخدرات العالمية تشكل تحدياً معقداً لصحة ورفاه البشرية. فهي تشكل تهديداً رئيسياً للكرامة الإنسانية والتنمية والسلامة والأمن الدولي. ونحن نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية لمناقشة هذه التحديات - وهي تحديات لا يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها، بل ينبغي معالجتها من خلال نهج شامل ومتكامل ومتوازن. واستناداً إلى التجربة والأدلة، ينبغي أن تُبنى السياسات المتعلقة بالمخدرات على توازن مناسب بين التدابير الرامية إلى خفض العرض وتلك التي تستهدف تقليص الطلب. ويشدد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية على هذا الأمر بوضوح.

ويظل ضمان زيادة التركيز على المشاكل الصحية والاجتماعية المتصلة باستهلاك وإدمان المخدرات تحدياً عالمياً. وينبغي لنا جميعاً، في هذه الدورة الاستثنائية، أن ننخرط في مناقشات مفتوحة بشأن الحلول المناسبة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وغيرها من وثائق القانون الدولي ذات الصلة. ومن شأن زيادة التركيز على العلم والأدلة أن تمكننا من معالجة القضايا الحاسمة بعيداً عن الخلافات الإيديولوجية والتزاعات السياسية. والنمسا مستعدة، في هذا الصدد، لتقديم خبرتها وأفضل ممارساتها بشأن تدابير خفض المخاطر والأضرار، بما في ذلك الوقاية الثانوية أو برامج تبادل إبر الحقن أو العلاج البديل في مرافق السجون.

إن النمسا ملتزمة التزاماً قوياً بحقوق الإنسان. وكمسألة جامعة، يجب أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان أساساً

تكييف استراتيجيات الاستجابة. وبالإضافة إلى تنويع التدابير الوقائية، وخفض المخاطر والأضرار، والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي، فقد أطلقت مشاريع تجريبية وأصبحت خلال ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من تدابير المساعدة الوطنية المتعددة المتاحة لمتعاطي المخدرات، مثل فتح قاعة لمتعاطي المخدرات تحت الإشراف الطبي وأيضاً برنامج استبدال المحاقن في السجون. ولكسمبرغ حالياً هي إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تضم أعلى تغطية لمتعاطي المواد الأفيونية في العلاج الإبدالي وتشهد انخفاضاً مستمراً لمعدل الوفيات.

وعلى الصعيد الوطني، نشهد حالياً زيادة كبيرة في توريد الكوكايين، مما يسبب ارتفاعاً حاداً في الحقن وهذا مسؤول إلى حد كبير عن زيادة في العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي مواجهة تلك الديناميات الناشئة، فإننا ندعو نا إلى وضع استراتيجية استباقية للتصدي للآثار السلبية للأزمات الجديدة للاستخدام، مثل انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، واستراتيجية مرنة لمعايرة أفضل لتصدينا للمشكلة في أبعادها العالمية.

إن مشكلة المخدرات العالمية تتطور باستمرار. ويجب أن نجهز أنفسنا بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية من خلال الجمع بين التدابير التي ثبتت فعاليتها وأفضل الممارسات والسياسات المبتكرة بغية تنويع استراتيجيات استجابتنا. ويجدوننا أمل صادق في أن توفر هذه الدورة الاستثنائية والوثيقة الختامية التي اعتمدها (القرار دإ-٣٠/١، المرفق)، وبخاصة التوصيات العملية، ستوفر الوسائل اللازمة للتصدي الجماعي ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة
الآن للسيد جان كيكرت، رئيس وفد جمهورية النمسا.

السيد كيكرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1) تأييداً تاماً.

نحو فعّال“ (القرار د-٣٠/١، المرفق). فهذه الوثيقة هامة من نواح عديدة. فهي تؤكد أولاً أهمية الغايات والأهداف المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ولا سيما الصحة البدنية ورفاه البشرية. ويجب أن نسترشد بنهج الصحة قبل كل شيء في سياساتنا. ثانياً، تبرز الوثيقة بوضوح أهمية وضع سياسات تستند إلى الأدلة العلمية. وهي، أخيراً، تتوافق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتشير بلجيكا إلى أن الاتساق أمر أساسي في مواءمة العناصر المختلفة عند وضع السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات. ويعني هذا الاتساق الحق في الحياة والأمن والصحة والرعاية الصحية عن طريق أدوات فعالة. ولذلك، فإن بلجيكا تدعو إلى الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، بما في ذلك في جميع حالات الجرائم المتصلة بالمخدرات. إن عقوبة الإعدام تتناقض تماماً مع الالتزام الدولي بحقوق الإنسان، وهي غير فعالة على الإطلاق. وبصفة عامة، يشكل تناسب العقوبات مع خطورة الجرم الأساس لقانوننا الجنائي. وهذا مبدأ ناجح كذلك بوصفه نهج صحة عامة إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى توفير رعاية مناسبة وفعالة في مرحلة مبكرة.

إن الحق في الصحة والرعاية الصحية من دون تمييز أمر أساسي ويجب أن يسود، سواء في ما يتعلق بالوقاية أو التدخلات الموجزة والمبكرة أو الحد من الضرر أو العلاج أو الإدماج الاجتماعي بشكل أعم. وقد ثبتت فعالية التدابير التي ترمي إلى تقليل المخاطر مثل برامج استبدال المحاقن والدعم النفسي والاجتماعي والعلاج البديل للمواد الأفيونية على نحو مقنع للغاية وبالتالي فهي مفيدة في وضع سياسات فعالة. وينطوي الحق في الصحة والرعاية الصحية أيضاً على الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية مع الحيلولة دون تسريبها. ويجب أن تصبح حقيقة أن ٧٥ في المائة من سكان العالم لا يضمنون الوصول إلى هذه المواد شيئاً من الماضي. وعلينا أن نتخذ إجراء.

لأي سياسة بشأن المخدرات. ويؤسفنا عدم إدراج أي إشارة إلى عقوبة الإعدام في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. إننا بحاجة إلى مناقشة إلغاء العقوبات التي تتنافى مع الكرامة الإنسانية والتناسب في الأحكام القضائية فيما يتعلق بالمخدرات. ويسر النمسا، من ناحية أخرى، أن ترى التأكيد على أهمية التنمية البديلة في الوثيقة الختامية. وتلتزم النمسا بالتعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالمخدرات في منع الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة من خلال برامج التنمية البديلة.

فلا يمكن معالجة مشكلة المخدرات العالمية إلا من خلال تعاون دولي ناجح. وفي هذا الصدد، برهن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يتخذ من فيينا مقراً له، بوصفه كيانا رئيسياً في منظومة الأمم المتحدة في مجال معالجة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية، على أنه النقطة المرجعية الرئيسية، بالنظر إلى ولايته الواسعة وخبراته الشاملة وشراكاته القائمة.

وباسم النمسا، أعرب عن تقديرنا للطريقة المسؤولة التي اضطلعت بها لجنة المخدرات بمهمة التحضير للدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع شركائنا، بما في ذلك المجتمع المدني، في إطار التنسيق الموثوق للجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مسيرتنا نحو عام ٢٠١٩ وما بعده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بينديكت فرانكيني، رئيسة وفد مملكة بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تعرب بلجيكا عن تأييدها الكامل لموقف الاتحاد الأوروبي ولذلك فهي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل هولندا، الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.3).

كما نرحب باعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الجمهورية الاتحادية البرازيلية.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أحيي رئيس الجمعية العامة، السيد ليكيتوفت.

ترحب البرازيل بهذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. على الرغم من التقدم المحرز منذ الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٨، لا بد من الاعتراف بأن مشكلة المخدرات العالمية تظل تمثل تحدياً لجهودنا الوطنية والإقليمية والدولية بالنظر إلى طابعها المعقد والمتعدد الأبعاد. ومن بين التحديات التي يجب علينا جميعاً أن نواجهها الوفيات الناجمة عن مشكلة تعاطي المخدرات، وانتشار أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية، والتهاب الكبد، وتدني مستوى الحصول على العلاج، والعلاج الإلزامي، وحبس متعاطي المخدرات. لهذا السبب فإن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية في عام ٢٠١٦، ما كان له أن يتم في وقت أفضل من هذا الوقت. إنها فرصة لإجراء تقييم نقدي لردودنا على مشكلة المخدرات العالمية والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سياسات أكثر توازناً، وأكثر فعالية وأكثر إنسانية.

إن البرازيل ما برحت تشارك مشاركة كاملة في العملية. وما قمنا به من تقييم لسياساتنا إنما هو إرث هام بالفعل لهذه العملية. وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على أهمية الحوار والتعاون الوثيق اللذين أنشأناهما مع منظمات المجتمع المدني. وما فتئنا شركاء رئيسيين في جميع مساعيها. أود أيضاً أن أشدد على أهمية التعاون والتنسيق مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الكيانات الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة. إن الآراء المشتركة أكثر أهمية من حتمية الخلافات الناشئة عن ظروف وطنية محددة.

فهذا الوضع يؤدي إلى معاناة البشرية ولم يعد مقبولاً في القرن الحادي والعشرين. ونرحب بالتركيز على هذا الموضوع في الوثيقة الختامية. وستواصل بلجيكا التأكيد على هذه المسألة الأساسية في سياستها المستقبلية على الصعيدين العملي والدبلوماسي. وتحديدًا، تؤيد بلجيكا برنامج الشراكة العالمية لمنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتحاد المكافحة الدولية للسرطان، الذي قمنا بموجبه بتمويل مشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ يورو. كما تدعم بلجيكا التعزيز الشامل والمتكامل لنظم الرعاية الصحية عن طريق التعاون مع البلدان الشريكة.

إن المهمة التي تنتظرنا كبيرة. وتورد الوثيقة الختامية قائمة بالمبادرات التي يمكن اتخاذها، بما في ذلك إعادة النظر في التشريعات وبناء قدرات المهنيين وتدريبهم وتطوير أنظمة لإدارة الإمدادات لمختلف المواد. وتشير بلجيكا إلى أهمية إجراء تحليل مستفيض للاحتياجات من أجل ضمان فعالية العمل الشامل. ومن الواضح أن ثمة أهمية كبرى في هذا المجال للتعاون بين الوكالات ولدور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية، على وجه الخصوص. إن التحدي كبير ومعقد، ولكن يجب التصدي له من أجل كفاءة التنفيذ الناجح لصكوكنا وسياساتنا.

وتنذر ظاهرة المؤثرات العقلية الجديدة بالخطر وهي جديدة باهتمامنا الكامل. إن بلجيكا، لأسباب مختلفة، من بين أشد البلدان معاناة من هذه الآفة من حيث الإنتاج والاتجار. وستسعى بلجيكا، مع سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى إنشاء آليات تهدف إلى الكشف عن المواد الجديدة في السوق، وما يرافق ذلك من أطر تنظيمية ومبادرات للوقاية، فضلاً عن الحد من المخاطر وتوفير العلاج، وذلك في إطار تعاوننا الدولي الذي نعزم تعزيزه.

أجل التعاون الدولي في سبيل وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. تعتبر البرازيل النقاط الثلاث بالذات التي أُدرجت في الوثيقة الختامية على جانب من الأهمية.

الأولى وتتمثل في محورية الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، بالاقتران مع غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، والاعتراف بالمرونة لمراعاة مختلف المنظورات الوطنية. والثانية، التركيز على احترام حقوق الإنسان والجوانب الشاملة الأخرى، مثل المنظور الجنساني والاهتمام بالفئات الضعيفة. والثالثة الاعتراف بوجود تركيز السياسات المتعلقة بالمخدرات بصورة رئيسية على صحة ورفاه الجنس البشري. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي الواضح، يؤسفنا أنه لم يكن بالإمكان إدراج إشارة في الوثيقة إلى مسألة تشكل شاغلا رئيسيا للبرازيل، ألا وهي إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. ونكرر رأينا ومفاده أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة.

نقر بأنه لا يزال ثمة مجال كبير لإدخال تحسينات على السياسات المتعلقة بالمخدرات. وفي الفترة التمهيديّة حتى عام ٢٠١٩، ترى البرازيل أنه من الضروري للنقاش الدولي بشأن مشكلة المخدرات العالمية إدراج مسألتين واسعتين.

أولا، نعتقد أن من الضروري تحسين وتنويع المؤشرات المستخدمة حاليا في تقييم السياسات المتعلقة بالمخدرات. ونفهم أن الطابع المتعدد الأبعاد لمشكلة المخدرات العالمية يتطلب مقياسا جديدا يجسد على نحو أفضل ما تتسم به تلك المشكلة من تعقيد. ثانيا، نشدد على أهمية ربط المناقشات بشأن مشكلة المخدرات العالمية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وأود على وجه الخصوص إبراز الهدف ١٠، "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها" وترى البرازيل أن الهدف ينبغي أن يكون دعوة إلينا جميعا لمناقشة سياسات التنمية البديلة التي تصل أيضا إلى البيئة الحضرية. وندعو أيضا إلى إدراج منظور عرقي في

إن البرازيل ملتزمة بتنفيذ سياسات المخدرات القائمة على الأدلة وذات النهج المتوازن والمتعدد التخصصات والمتكامل. إن احترام حقوق الإنسان والتشديد على قضايا الصحة العامة يكمنان في صميم ذلك النهج. ونسعى إلى تعزيز سياساتنا بقوة في مكافحة إمدادات المخدرات، مع التركيز على أقوى الصلات بين الجريمة المنظمة وغسل الأموال. لقد أصبحت قدرتنا على كشف وجدولة المواد الجديدة أكثر كفاءة. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية.

سياساتنا في مجال خفض الطلب تركز على الوقاية والعلاج الطوعي، والرعاية والإدماج الاجتماعي. وهذه السياسات تعترف بأهمية برامج الحد من الضرر ومنع الوصم والتهميش لمتعاطي المخدرات. ويشدد إطارنا القانوني على تلك الجوانب، ويقرر بأنه لا يجوز أن يخضع متعاطي المخدرات إلى عقوبة السجن. إن كفالة التطبيق المناسب والعادل لتلك القوانين لا يزال يشكل تحديا. في عام ٢٠١١، أطلقت حكومتنا برنامجا وطنيا طموحا مكرسا لأنشطة الوقاية والرعاية والأمن العام، وقد استثمرت فيه ما يقرب من مليارين دولار على مدى أربع سنوات. من الجدير بالذكر أن تسعين في المائة من هذه الموارد مخصصة لشبكات الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية. ويشير ذلك إلى إعادة التوازن الهام في جهودنا. إنه اعتراف بأن السياسات الفعالة المتعلقة بالمخدرات ينبغي ألا تركز على مكافحة المضمون، بل على صحة ورفاه الجنس البشري.

نلاحظ بارتياح كبير أن تطور المناقشة في البرازيل يبدو متسقا مع التطور التدريجي للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا السياق، نشيد بالوثيقة الختامية التي اعتمدت في هذه الدورة الاستثنائية (القرار د١-١/٣٠، المرفق). إن التزامنا المشترك الذي قطعناه في عام ٢٠١٩ خطوة نحو إجراء استعراض إيجابي للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ من

للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي يجري حاليا وضع اللمسات النهائية عليها. وستعمل الخطة الرئيسية على التركيز على جميع الإجراءات الوطنية والشواغل المتعلقة بمراقبة المخدرات وذلك ضمن إطار واحد. وتوضح السياسات الوطنية، وتحدد الأولويات وتُعهدُ بالمسؤولية عن الاضطلاع بجهود مراقبة المخدرات. إنها من حيث الجوهر، توجه الخطط التشغيلية لجميع الإدارات الحكومية وغيرها من الهيئات التي تشارك في خفض الطلب، ومراقبة العرض، وجميع الجوانب الأخرى لمسألة مكافحة تعاطي المخدرات والعلل المرتبطة بها على الصعيد الوطني.

ينبغي النظر أيضا في الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لمشكلة المخدرات، بما في ذلك آثارها على الصحة العامة، والأطفال والشباب والأسر، فضلا عن صلاتها بالجريمة، من بين أمور أخرى.

من خلال الجهود التي تقودها وزارة الصحة العامة، أعطت حكومة غيانا الأولوية لتوفير العلاج للإدمان على المخدرات على مستويات الرعاية العامة والمتخصصة في النظام الصحي، مع التركيز بوجه خاص على التشخيص المبكر، والوقاية من تعاطي المخدرات والرعاية الأولية. إن الوقاية من تعاطي المخدرات وبرامج العلاج منه تتم على صعيد المجتمع المحلي وأماكن السكنى على السواء، وتقدم التأهيل والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج في المجتمع.

إن الاتجار بالمخدرات، أي الصلة الجوهرية بين العرض والطلب، تغذي الأعمال الإجرامية على صعيد العالم، وتقدر بمئات المليارات من الدولارات، الأمر الذي يشكل تحديا متزايدا للاستقرار والأمن على الصعيد العالمي وفي منطقتنا. وغيانا، بسبب موقعها الجغرافي، إلى جانب بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي، تعتبر مسارا استراتيجيا للمخدرات القادمة من البلدان المنتجة في أمريكا الجنوبية والمتجهة إلى الأسواق الدولية الكبرى في أمريكا الشمالية وأوروبا.

سياساتنا المتعلقة بالمخدرات، منظور يسلم بالاحتياجات المحددة للفتات الإثنية التي لها تاريخ في الاستبعاد من السياسات العامة. في الختام، نرحب بالتقدم المحرز خلال عملية الدورة الاستثنائية، ونشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم بينما نمضي نحو عام ٢٠١٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية غيانا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (القرار د-١/٣٠، المرفق) خطوة هامة وحميدة إلى الأمام في الرد العالمي على هذا التحدي الهائل للصحة والأمن ورفاه البشرية جمعاء. تثني غيانا على لجنة المخدرات وجميع الوفود على تحقيق هذه النتيجة الهامة.

كما يبين تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن عام ٢٠١٥، فإن نحو ٢٤٦ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أو واحد من كل ٢٠ شخصا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما تعاطى مادة غير مشروعة في عام ٢٠١٣. وآثار هذا التحدي منتشرة عبر البلدان والمناطق. لذلك يقتضي الأمر بذل جهود تعاونية قوية على الصعيدين الدولي والوطني من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية بفعالية.

إن غيانا بوصفها طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات، تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لتلك الاتفاقيات. وفي الواقع، إن قدرتنا على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية هامة جدا لقدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا عليها بفعالية.

إن جهود التنفيذ على الصعيد الوطني تتجلى في الدورة الرابعة للخطة العامة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات

ما تم إنجازه وتقييم ما لا يزال يتعين القيام به من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية. وترحب إسرائيل باعتماد الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) والتوصيات الواردة فيه. ونؤكد مجدداً بشدة التزامنا بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق تلك الغايات الهامة. كذلك نؤكد مجدداً دعمنا الراسخ للجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، كونهما تتصدران الجهود الدولية لمراقبة المخدرات في الأمم المتحدة. إننا إذ نبدأ بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، من المهم لنا التشديد على أن التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية جزء من جهد أوسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أي تحقيق عالم خالٍ من المخدرات عالم أكثر استدامة.

يجب علينا التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بهدف حماية صحة ورفاه المجتمع وفقاً لاتفاقيات المخدرات الدولية القائمة. ويجب أن يكون نهجنا شاملاً ومتوازناً. إن علاج متعاطي المخدرات ينبغي أن يقوم على نهج محوره حقوق الإنسان ويركز على احتياجات الأشخاص الأشد تضرراً. وينبغي تكييف سياسات خفض الطلب مع الاحتياجات الفريدة للسكان المستهدفين. ويجب أن يتم تكييف البرامج حسب نوع الجنس والسن والحساسيات الثقافية. فتكييف العلاج مع الظروف الفريدة للأشخاص ما ترمي إليه دعوتنا إلى جعل الناس الأولوية المستهدفة حقاً.

وضعت دولة إسرائيل طائفة واسعة من التدخلات المستندة إلى الأدلة والبرامج، بدءاً بأنشطة الوقاية للأطفال الصغار جداً وعلى نطاق النظام المدرسي بأكمله. وينصب تركيزنا على تعزيز المهارات الحياتية الإيجابية والصحية وعلى تشجيع إشراك الوالدين في العملية. ولدينا مسؤولية لضمان إتاحة كل فرصة لجميع أطفالنا لكي يحققوا النجاح.

إن آفة تعاطي المخدرات تمس كل قطاعات المجتمع، ولذلك يجب علينا إيجاد حلول لطائفة واسعة من الأفراد. وفي

إن التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي أمران أساسيان لضمان النجاح الدائم في مكافحة تجارة المخدرات العابرة للحدود الوطنية. ويشعر وفدي بالتشجيع إذ أن الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لجميع جوانب خفض العرض والطلب في غيانا يدعمها التعاون الدولي الواسع النطاق، بما في ذلك على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وفي النهاية، فإن معالجة مشكلة المخدرات العالمية بفعالية تتطلب استجابة متكاملة ومتوازنة ومتعددة التخصصات يدعمها الحس المشترك بالمسؤولية المشتركة بين جميع أصحاب المصالح. وستواصل غيانا بذل كل الجهود على مستوى رسم السياسات، وعلى المستويين التشريعي والتنفيذي لضمان استجابة وطنية فعّالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة، السيد ديفيد رويت، رئيس وفد دولة إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن الأثر

المدمر لتعاطي المخدرات في المجتمع وباء لا تسلم منه أي أمة. وفي إسرائيل، كما هو الحال في جميع بلدان العالم، فإن تعاطي المخدرات يدمر الأفراد ويمزق الأسر ويفتك بمجتمعات بأكملها.

اسمحوا لي بأن أروي قصة شاب إسرائيلي من جنوب مدينة بير السبع سأطلق عليه اسم "دال"، ظل طاهراً من المخدرات لمدة ١٣ عاماً و ٢٩ يوماً. في رحلته نحو التحرر من الإدمان، واجه (دال) تحديات كثيرة، لكن إلهاماً جعله يعكس مسار حياته ليستعيد فخره بنفسه ويكسب احترام ابنته له. واليوم، أصبح الشاب "دال" مدرباً ومعالجاً معتمداً، ويساعد الآخرين على تحرير أنفسهم من الإدمان. لقد قال: "عندما بدأت عملية إعادة التأهيل، قطعت عهداً على نفسي بأني إذا ما نجحت في قهر الإدمان، سأكرس كل ما لدي من أجل مساعدة الآخرين، ومنع الشباب من ارتكاب نفس الأخطاء التي ارتكبتها".

إن قصص من قبيل قصة الشاب "دال" تبين الأهمية الحيوية لمناقشة اليوم. وهذه الدورة الاستثنائية فرصة لنا جميعاً لاستعراض

في حين نحترم سيادة كل دولة، ننادي بأن تطبق البلدان في نظامها القضائي مبدأ التناسب في إصدار الأحكام. أما في إسرائيل، فإن المبدأ التوجيهي يتمثل في المفهوم القائل بأن العقوبة الجنائية ينبغي أن تكون متناسبة مع جسامة الجرم. وعند الاقتضاء، يستخدم أيضا نظام العدالة الجنائية بدائل لعقوبة السجن، بما في ذلك برامج العلاج والخدمة العامة أو الغرامات. وتوجد عناية خاصة للقُصّر في نظام العدالة الجنائية، مما يجعل العلاج وإعادة التأهيل للقُصّر في صدارة أولوياته.

لقد استغرق المجتمع الدولي ١٨ عاما من العمل للاتفاق مرة أخرى على معالجة مشكلة المخدرات العالمية. في اللغة العبرية يعني الرقم ١٨ أيضا "الحياة"، فلنعمل معا من أجل إنقاذ حياة الملايين المتضررين من تعاطي المخدرات. واليوم، لقد التزم العالم بالألا يترك أحدا متخلفا عن الركب. ينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة لتعزيز الجهود المبذولة لبناء حوارات إيجابية، وأن نلزم أنفسنا بالهدف العالمي لإنهاء آفة تعاطي المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للسيد غاي فينيت، المراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد فينيت (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالجمعية العامة لعقدتها هذه الدورة الاستثنائية الشاملة. وما فتئت ناقش هذه المسألة لمدة يومين، وسوف نواصل مناقشة الغد التي تعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأود أن أتكلم لبضع دقائق لكي استرعي اهتمام الجمعية العامة إلى ما يمكن أن تقدمه المنظمة من مساهمة للتصدي لها.

من الجدير ذكره أن القيمة الإجمالية للاتجار بالهيروين عبر الدروب الشمالية ودروب البلقان من أفغانستان إلى الاتحاد الروسي وأوروبا تبلغ ٣٠ مليار دولار سنويا. وقدر عدد

إسرائيل، تُطرح مجموعة واسعة من خيارات المعالجة لمن هم بحاجة إليها. ويجري تكييف التدخلات مع ظروف الشباب ذوي المخاطر العالية، والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة، والمحتجزين، والسجناء والمشردين وغيرهم ممن يعانون مشقة. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بضمان حصول جميع الناس على المساعدة التي يستحقونها، بغض النظر عن خلفياتهم أو أحوالهم الحياتية. وتؤمن إسرائيل بأنه لا يوجد نهج شامل مكتمل بدون تمكين المحتاجين من الوصول إلى تدابير الحد من الأضرار. لقد أثبتت هذه التدابير فعاليتها في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنقل عن طريق الدم.

إن وباء تعاطي المخدرات يشكل تحديا في جميع أرجاء العالم، لذلك تتطلب مكافحته التزاما عالميا. ومن مسؤوليتنا المشتركة تقاسم أفضل الممارسات وتبادل المعلومات. وتقوم إسرائيل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعقد دورات تدريبية سنوية في البلدان النامية لتعزيز تدريب المهنيين العاملين في مجال علاج تعاطي المخدرات. وهذا التعاون زاد في الصيف الماضي، عندما انعقدت دورة تدريبية موجهة نحو موظفي المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جميع أنحاء العالم. وأدار الدورة مهنيون إسرائيليون إلى جانب موظفي المكتب من المقر في فيينا، مسجلين بذلك معلما آخر في تعاوننا المتزايد.

إن التعاون الدولي أمر أساسي أيضا من أجل التصدي بفعالية للتحديات الجديدة التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة. في عام ٢٠١٣، سنت إسرائيل تشريعات لمكافحة المؤثرات النفسانية الجديدة، مما يمكن من اتخاذ تدابير مؤقتة أو تدابير طارئة. ومحور النهج يركز على البائعين والمصنعين، بدلا من تجريم المتعاطين. ويجب التمييز بين الذين يجنون الأرباح من استخدام المخدرات والأشخاص الذين يعانون من تعاطي المخدرات.

قدمت المنظمة توصيات محددة إلى لجنة المخدرات بشأن المسائل التي يتعين طرحها في الدورة الاستثنائية. اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في بلغراد في عام ٢٠١٥ إعلانا بشأن أنشطة المنظمة في دعم الجهود العالمية في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، حيث دعا وزراء الدول المشاركة إلى دعم التوصيات المتعلقة بالامتنال لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات؛ واتباع نهج متوازن ومتكامل يشمل خفض العرض والطلب، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي؛ وتيسير الشراكة مع القطاع الخاص والتعاون بين قطاعات الصحة العامة والتعليم وقطاعات إنفاذ القانون. وأكد الوزراء على أن مكافحة الاتجار بالمخدرات يجب أن تصحبها جهود مكافحة الفساد وغسل الأموال وغيرهما من أشكال الجريمة المنظمة. وباستخدام المزايا النسبية للمنظمة التي تشمل شبكة من المؤسسات المتعددة الأبعاد و ١٧ عملية ميدانية، سوف نواصل تقديم الدعم المصمم للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية للدول التي طلبت المشاركة، وهي أيضا دول أعضاء في الأمم المتحدة.

إن التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من قبيل إطارها الاستراتيجي للأنشطة المتصلة بالشرطة، ومفهومها لمكافحة خطر المخدرات غير المشروعة وتسريب السلائف الكيميائية، ومفهومها لأمن الحدود وإدارتها، كلها أرست أساسا مكينا للعمل على مكافحة المخدرات غير المشروعة. إن الأنشطة ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقدم مساهمة كبيرة في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي في وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية وتنفيذها بالاقتراح مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

في الختام، إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عاملا مضاعفا للقوة. ونؤيد دولنا المشاركة والشركاء في بلدان

الشباب الأوروبيين الذين يتعاطون القنب في عام ٢٠١٤ بنحو ١٤ مليون شاب. وارتفع عدد المؤثرات النفسانية الجديدة التي يقوم برصدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٤٠. هذه الأرقام المذهلة تنبئنا عن مدى التحدي الذي نواجهه.

إن مشكلة المخدرات العالمية تمس كل جانب من جوانب التنمية، بما في ذلك المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك فإنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في عدد من الدول المشاركة في المنظمة وللشركاء في بلدان التعاون. إن ما لها من آثار طاغية على الجيل الصاعد وما تخلفه من عواقب طويلة الأجل، يمكن أن تمتد لسنوات عديدة وتشمل جميع الفئات الاجتماعية. كما قال معظم المتكلمين الذين سبقوني في الكلام، بمن فيهم الرئيس، فإن التصدي للتهديدات العابرة للحدود الناجمة عن المخدرات غير المشروعة هدفنا المشترك ومسؤوليتنا المتشاطرة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة مشكلة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتضم ٥٧ دولة شريكة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، و ١١ بلدا شريكا في بلدان التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا. وتسلم المنظمة بالدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة المخدرات غير المشروعة وتسريب السلائف الكيميائية. ونشدد على الدور الإيجابي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات وعلى التعاون معه، وزيادة تدعيم علاقتنا الحالية مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا، والإنتربول، من بين هيئات أخرى، بهدف زيادة فعالية المساعدة المقدمة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

استنادا إلى مواطن القوة الكامنة - وهو نهج شامل نحو الأمن، وإلى اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء وشمولية العضوية -

المصير وبناء مؤسسات ديمقراطية مساءلة، وتعيش في حالة وئام اجتماعي، وفي كرامة واندماج عام مقابل تجربتها الطويلة تحت ظل نظام قمعي ووحشي واستبدادي فرضته أذربيجان داخل بلدها. إن انتهاكات أذربيجان المستمرة لحقوق الإنسان في بلدها، والاستمرار في الهجمات على ممثلي المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاقتران مع الانتشار المنتظم للتعصب والكراهية تجاه الشعب الأرميني، هي الأسباب الكامنة وراء المغامرة العسكرية الجنائية للنظام.

إن الرد العسكري العدواني لأذربيجان على التطلعات السلمية لشعب يمارس حقه في تقرير المصير ما من شأنه إلا إلى إضفاء الشرعية على تلك التطلعات وحرمان المعتدي من أي حق في المطالبة بالسلطة عليه. لقد تجاهلت أذربيجان كل التزام بالسلم والأمن في المنطقة عندما شنت عملية واسعة النطاق ضد شعب ناغورني كاراباخ في الساعات البكرة من يوم ٢ نيسان/أبريل. في انتهاك للاتفاق الثلاثي لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤ المبرم بين أذربيجان وناغورني كاراباخ وأرمينيا، قامت أذربيجان بشن هجوم غادر على ناغورنو كاراباخ باستخدام المدفعية الثقيلة والعربات المدرعة والدبابات والقوة الجوية.

لقد اقترن عدوانها العسكري بوحشية قاسية، أي بقتل مدنيين، وقطع الرؤوس متبعة أسلوب تنظيم الدولة الإسلامية، وأعمال التشويه وارتكاب فظائع أخرى. ومن المقلق للغاية أنه تم الاحتفال بتلك البربرية بصورة سافرة وفي وسائل التواصل الاجتماعي في تحدٍ للعالم المتحضر.

هذا انتهاك جسيم للصكوك الدولية الأساسية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات التابعة لها. وتم استرعاء انتباه مفوض الأمم

التعاون عن طريق العمليات الميدانية الشاملة والمؤسسات بهدف التخفيف من مشكلة المخدرات العالمية. ونعمل على النهوض بالتعاون المتبادل بين سائر أصحاب المصالح الدوليين والإقليميين والوطنيين في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ونشيد بالخبرة الإقليمية في كيفية تهينة الظروف التي يمكن للأفراد أن يعيشوا في ظلها متحررين من أي تهديد لأنهم تسببه مشكلة المخدرات العالمية. إن مستقبل العالم هنا اليوم، وأتمنى لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة كل النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد سر كسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل أذربيجان. وأود أن أشير إلى أن رئيس وفد أذربيجان، نائب رئيس الوزراء على حسنوف، كرس حوالي نصف من خطابه أمس (انظر A/S-30/PV.1) لمهاجمة دولتي وفي التكهن بمسائل تستند إلى روايات محلية ضيقة. ولم تكن متماشية مع مقاصد الدورة الاستثنائية؛ وفي الواقع، أنها تشكل إساءة استعمال للمنتدى. إن الصورة التي رسمها لناغورنو كاراباخ كموقع لإنتاج المخدرات ونقلها العابر إنما هي تجسيد لعدم قدرته على تقبل حكم يعمل بصورة كاملة ومسؤولة في ناغورني - كاراباخ.

من غير المستغرب أن أذربيجان هي المصدر الوحيد لهذه الادعاءات، لأنه في الحياة الواقعية وفي داخل المجتمع الدولي الأوسع ما من حقائق تؤيد شطحات خيالها. والأمر ببساطة أن أذربيجان لا يمكنها أن تتحمل قيام ناغورنو كاراباخ ديمقراطية، تمارس على نحو كامل ومسؤول حقها في تقرير

يعالج بتعمق تزايد حالات الاتجار بالمخدرات على أراضي بلده ومعالجة مسألة تعاطي المخدرات بين سكانه، إذ أنه وفقاً لعدد من التقارير الدولية، ما برحت أذربيجان بلد عبور مفضل بدرجة متزايدة للاتجار غير المشروع بالمخدرات ومن بين تلك البلدان التي توجد بها أعلى المعدلات في تعاطي المخدرات بالحقن، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي.

لا بد من مساءلة أذربيجان على تصعيدها للتحريض في المنطقة وتحديدها لسلمها وأمنها. ولا بد من رفض أي موقف داخل المجتمع الدولي يقوم على التحيز أو الانتماءات الدينية، ويجب حرمان أذربيجان من أي مزيد من المفاضلة بين المنتديات، وإساءة استخدام الأمم المتحدة، أو تشويه مقاصد وجوهر قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من الوثائق ذات الصلة، وينبغي حثها على الالتزام الصارم بالتوصل إلى تسوية سلمية للتزاع وفقاً للشكل المتفق عليه دولياً الذي وضعته الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وآمل أن يفكر وفد أذربيجان في القضايا التي عرضت على الجمعية العامة.

السيد رفيف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): نأسف للكلام مرة أخرى في نهاية اليوم. غير أن افتراءات وفد أرمينيا تضطرننا إلى الرد على الاتهامات الموجهة ضد بلدي والتي استمعنا إليها من فورنا، وهي اتهامات لا أساس لها من الصحة. ونرى أن العبارات الصادرة عن أرمينيا مستغربة تماماً، بالنظر إلى أنها في ردها على بياننا أمس اشتكت من خروج أذربيجان عن جدول أعمال الجلسة. والبيان الذي استمعنا إليه اليوم لا يشمل المسائل الموضوعية المتصلة بتلك الخطة.

بالأمس واليوم، أشار الوفد الأرميني إلى التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٥ وانتقد حالة المخدرات في أذربيجان. ومن الأمور الطيبة أن نرى أن الوفد الأرميني بدأ يقرأ تقرير المخدرات العالمي، حيث كان وفد أرمينيا في فيينا دائماً غير ملم بالوقائع الواردة في التقارير السابقة. وفيما يتعلق بالتقرير

المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى تلك الانتهاكات. كذلك الحق العدوان العسكري الذي شنته أذربيجان أضراراً كبيرة بالمتلكات العامة والخاصة والمرافق في ناغورني - كاراباخ.

إن الادعاءات القائلة بأن ناغورني كاراباخ هي التي بدأت التصعيد في نيسان/أبريل لا أساس لها من الصحة، لأن الوقائع والروايات الموثقة تظهر العكس. فناغورني كاراباخ وأرمينيا، ليس لديهما أي سبب أو غرض أو مصلحة في انتهاك وقف إطلاق النار والقيام بأي هجوم عسكري. لقد رفضت أذربيجان كل مقترح للوساطة، بما في ذلك الدعوات إلى وضع تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من قبيل إنشاء آلية للتحقيق تهدف إلى منع انتهاكات وقف إطلاق النار وسحب القنصاة من خط التماس. وقبلت كل من أرمينيا وناغورنو كاراباخ التدابير التي اقترحتها الوساطة.

لقد احتضنت أرمينيا وناغورنو كاراباخ مئات الآلاف من اللاجئين. بيد أنهما بخلاف أذربيجان لم يسبق قط أن عمل أي منهما على تسييس محنة المشردين داخليا واللاجئين، بل عملتا على تسخير مواردهما المحدودة لمساعدتهم على الاندماج الكامل. فلو كان لدى قيادة أذربيجان أي اهتمام صادق وحقيقي بالتوصل إلى حلول مستدامة لسكانها المتضررين، لفعلت ذلك على مدى العقدين الماضيين. وبدلاً من توجيه ميزانيتها التي تغذيها بشكل أساسي دولارات النفط نحو إيجاد حل دائم، قررت أذربيجان استغلال هذه القضية واستخدام دولاراتها النفطية لشراء كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية.

إن أذربيجان فضلاً عن عدم احترامها لعمل هذه الدورة الاستثنائية، استخدمت هذه المناقشة في سياقات أخرى لبيت معلومات مضللة، وواصلت حربها وتضليل المجتمع الدولي. هكذا يساهم وفدها في تعزيز دورتنا الهامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وبدلاً من قيام وفد أذربيجان بنشر دعاية لا أساس لها من الصحة واحتطاف منتدانا، كان أخرى به أن

وسلامتها الإقليمية، ويمثل أيضا انتهاكات فظيعة أخرى لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن أذربيجان بوصفها بلدا يعاني من احتلال جزء من أراضيه ويتعرض مئات الآلاف من مواطنيه للتشريد القسري، فهو الطرف الذي لديه اهتمام شديد جدا في التوصل إلى تسوية سريعة للتزاع عن طريق التفاوض وفي إنهاء آثاره. وبدلا من تقاسم المصلحة، والاستفادة من النتائج الإيجابية للأعمال العسكرية، تحاول أرمينيا توطيد الحالة الراهنة للاحتلال وفي نهاية المطاف فرض حالة من الأمر الواقع.

يتكهن وفد أرمينيا بادعاءات تتعلق بإساءة معاملة الجنود الأرمن في أراضي أذربيجان وبإمكانية انتهاك أذربيجان للقانون الإنساني الدولي. والغرض الوحيد من هذه التكهنات من جانب حكومة أرمينيا تحويل انتباه السكان عن إخفاقاتها وتحاشي الاعتراف بمسؤوليتها عن الجرائم التي ارتكبتها. وكما أكدنا بالأمس، أعلن رسميا الجانب الأرمني بأن أكثر من ٨٠ في المائة من الـ ٩٢ شخصا من الأفراد العسكريين الذين قتلوا في الاشتباك الأخير كانوا يعملون أعضاء في القوات المسلحة الأرمينية. والسؤال الآن ما الذي كان يفعله الجنود الأرمينيين في إقليم أذربيجان. وهذا دليل آخر على تورط أرمينيا مباشرة في احتلال الأراضي الأذربيجانية وسيطرتها الفعالة عليها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

في ٩ نيسان/أبريل، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتيسير عودة رفات الجنود الأذربيجانيين من الجانب الأرميني. لقد وثق مكتب المدعي العسكري في جمهورية أذربيجان والفحص الطبي الشرعي العديد من الدلالات على أجساد الجنود، بما في ذلك جروح في الأعين جراء الضرب بأدوات فجة، وأصابات في فروة الرأس وجروح في الأذنان، وتكسير عظام وتمزيق في الأفواه.

ذاته، فإن سلطاتنا بخلاف سلطات أرمينيا، التي تقوم بأنشطة إجرامية في أراضي أذربيجان وتعمل على إخفاء إحصاءات حقيقية بشأن حالة المخدرات في البلد، كانت دائما مؤيدة للشفافية، وتزود المجتمع الدولي بإحصاءات موثوقة، وتدعم العمل الذي تقوم به هيئات إنفاذ القانون لدينا في الاستيلاء على المخدرات العابرة لأذربيجان أو المتجهة إليها.

وإدعى ممثل أرمينيا بأن الأراضي المحتلة ليست من دون سيطرة فعلية ولكنها تحت السيطرة الفعلية لناغورني كاراباخ. أقترح عليه أن يقرأ التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٠ الذي أشار إليه أمس والذي يبين بوضوح أن ما مساحته ١٣٢ كيلومترا من الحدود الجنوبية لأذربيجان تُركت بلا ضوابط بسبب الصراعات التي لم تُحل يشكل مصدرا رئيسيا لخطر المخدرات في المنطقة.

فيما يتعلق بالتعقيبات الخاصة بحقوق الإنسان، من الغريب أن ممثل أرمينيا، البلد المسؤول في المقام الأول عن شن الحرب وارتكاب أعمال عدوانية ضد أذربيجان، والقيام بعمليات تطهير عرقي على نطاق واسع، وارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم نكراء أخرى خلال النزاع والدعوة المكشوفة إلى إيديولوجية عنصرية، يحاول الآن انتقاد أذربيجان بشأن قضايا تتعلق بمفاهيم من قبيل السلام وحقوق الإنسان والمفاوضات وتسوية النزاعات. إنه بلد نصف سكانه تركوا وليس لهم الحق في الحديث عن حقوق الإنسان. إذ أن كل ناشط رئيسي في مجال حقوق الإنسان غادر أرمينيا مؤخرا؛ من الجدير بالذكر أنه مؤخرا فر أحدهم حتى إلى أذربيجان. ويجب أن يدرك جيدا ممثل أرمينيا أن ما يعتبره ممارسة لحق تقرير المصير من جانب الأقلية العرقية الأرمينية التي تعيش في أذربيجان وُصف بشكل واضح في مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك سائر المنظمات الدولية الرسمية، بأنه استخدام غير مشروع للقوة ضد سيادة أذربيجان

أدان الوفد الأرميني أذربيجان لأنها تعمل ضد آلية التحقيق. وعلى النقيض من الطريقة الأرمينية التي تصور فيها أذربيجان، فإن بلدي ليس ضد أي نوع من التحقيقات التي يمكن أن تلقي الضوء على الحقيقة.

بل على النقيض من ذلك تماما، ظلت أذربيجان لفترة طويلة تمارس الضغط من أجل التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهذا أمر يصب في مصلحة أذربيجان والمجتمع الدولي، وليس في مصلحة العصابة العسكرية الحاكمة في أرمينيا، التي يقودها مجرمو حرب.

وأخيرا، نود أن أبلغ تحيات القوات المسلحة الأذربيجانية من مرتفعات طاليش ولالاتابا المحررة، ومن قرية سيسولان، إلى الديكتاتورية العسكرية في أرمينيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.